

الاعتداءات على الصحافة خلال العام 2004

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

النسخة العربية



لجنة حماية الصحفيين

Committee to Protect Journalists

330 7th Ave., 11th Floor

New York, NY 10001

هاتف: +212- 465-1004

فاكس: +212-465-9568

البريد الإلكتروني: info@cpj.org

موقع الإنترنت: www.cpj.org

جويل كمبانا، منسق برامج مسؤول عن قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ **هاني صبرا،** باحث مشارك يعمل في قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقدم مساهمة كبيرة في كتابة هذا البحث وإجراء الأبحاث اللازمة؛ الباحث **نيلاي كاراليماس،** يعمل كمستشار مع لجنة حماية الصحفيين، وشارك بإجراء الأبحاث الخاصة بتركيا؛ المتدربة **ربیکا موري،** شاركت بإجراء الأبحاث للملخصات الخاصة بالجزائر ولبنان والسودان. وفر **مركز المجتمع المفتوح (The Open Society Institute)** تمويلاً طارئاً لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في لجنة حماية الصحفيين، أثناء الصراع في العراق.

فهرس المحتويات

1	نظرة عامة: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
4	الجزائر
6	البحرين
7	مصر
9	إيران
10	العراق
14	إسرائيل والمناطق المحتلة
16	مناطق السلطة الفلسطينية
17	الأردن
18	الكويت
19	لبنان

21	المغرب
22	السعودية
23	السودان
25	سوريا
26	تونس
27	تركيا
28	اليمن

نظرة عامة: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

بقلم: جونيل كامبانا*

أدى الصراع في العراق إلى عدد رهيب من الهجمات على الصحافة خلال العام 2004، إذ يعمل الصحفيون المحليون والعمال المساعدون في وسائل الإعلام وسط ميدان إطلاق النار. قُتل في العراق أثناء العام 2004، ثلاثة وعشرون صحفياً وستة عشر من العمال المساعدين –سائقون، مترجمون، معدّون، وحراس- أثناء أدائهم لعملهم. وإجمالاً، قُتل 36 صحفياً و 18 عاملاً مساعداً منذ بدء الأعمال العدائية في آذار/مارس 2003 وحتى نهاية العام 2004، مما يجعل الصراع في العراق أحد أخطر الميادين للصحفيين في السنوات الأخيرة. ولم تشهد أي من الصراعات التي حدثت منذ تأسيس لجنة حماية الصحفيين في العام 1981 عدداً مماثلاً من حالات قتل الصحفيين إلا في الجزائر، وكولمبيا، والبلقان، والفلبين.

لقد واجه المرسلون الصحفيون الأجانب المتواجدون في العراق، أشكالاً مختلفة وعديدة من المخاطر الشديدة، لكن السلسلة المتلاحقة من عمليات اختطاف الصحفيين على يد المجرمين أو الجماعات المتمردة شكلت خطراً جديداً أثناء العام 2004. ومع تزايد المخاطر، تزايد اعتماد المؤسسات الإخبارية الغربية على الصحفيين المحليين لتغطية الأخبار في الخطوط الأمامية للمواجهات. ويتوضح اتجاه الأمور من خلال المعلومات التي جمعتها وحللتها لجنة حماية الصحفيين: فثلاثة وثلاثون صحفياً من المجموع الكلي البالغ 39 من العاملين في وسائل الإعلام الذين قُتلوا خلال العام 2004 هم من العراقيين –وهذا تحول مذهل عن السنة السابقة، وقد كانت كافة الإصابات القاتلة حينها من نصيب الصحفيين الأجانب مع عدا حالتين.

تجلت ظاهرة مشابهة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين –النقطة الرئيسية الأخرى المشتعلة- حيث تعرّض العشرات من الصحفيين المحليين للتهديد والإيذاء الجسدي والإصابات والتحرّش، أثناء قيامهم بأعمالهم. وكان الصحفي الوحيد الذي قُتل في المناطق المحتلة أثناء العام 2004 مراسلاً صحفياً فلسطينياً، كما كان أربعة من الإعلاميين الستة الذين قُتلوا منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في العام 2000، من الفلسطينيين.

إن تنامي وجود القنوات الإخبارية الفضائية الإقليمية يؤكد على الدور المتنامي لوسائل الإعلام العربية في التغطية الإخبارية للحروب. فقد أصبحت قنوات الجزيرة والعربية هيتين دوليتين رئيسيتين في تغطية الأخبار من العراق والمناطق المحتلة ومناطق الصراعات الأخرى. وقد عانت المؤسسات الإخبارية العربية أثناء هذا العملية بعض الخسائر في الأرواح: فقد قُتل ثلاثة من الصحفيين وخمسة من المعاونين العاملين مع قناة العربية في العراق على يد القوات الأميركية أو جراء هجمات المتمردين. كما قُتل مساعد مصور يعمل مع قناة الجزيرة بسلاح ناري في العراق.

* جونيل كامبانا هو منسق برامج مسؤول عن قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. هاتي صبرا هو باحث مشارك يعمل في قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقدم مساهمة كبيرة في كتابة هذا البحث وإجراء الأبحاث اللازمة. الباحث نيلاي كاراليماس، الذي يعمل كمستشار مع لجنة حماية الصحفيين، شارك بإجراء الأبحاث الخاصة بتركيا. المتدربة ريبكا موري شاركت بإجراء الأبحاث للملخصات الخاصة بالجزائر ولبنان والسودان. وفر مركز المجتمع المفتوح (The Open Society Institute) تمويلاً طارئاً لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في لجنة حماية الصحفيين، أثناء الصراع في العراق.

تحسنت ظروف الصحافة في معظم العالم العربي خلال السنوات العشرة الأخيرة. فالمزيد من الحكومات سمحت للمؤسسات الإخبارية المحلية المستقلة أو الخاصة بالعمل في بلدانها؛ كما أنه من الصعب إخضاع الأخبار الصادرة عن القنوات التلفزيونية الفضائية وشبكة الإنترنت للرقابة. وكذلك، دفعت الضغوط الدولية ببعض البلدان إلى التخفيف من حدة القوانين المتشددة للصحافة، والسماح بحرية أكبر للتعبير عن الآراء المعارضة. ولكن حينما يأتي الأمر إلى تغطية القضايا المحلية الأكثر أهمية، يظل الصحفيون مقيدون بشدة في تغطيتهم. وواصلت الأنظمة الثيوقراطية استخدام وسائل تحكم متنوعة لإسكات التغطية الصحفية المستقلة.

القوانين المتشددة التي تحكم الصحافة، وأحكام الطوارئ السائدة في المنطقة، تمنح السلطات الحكومية القدرة على فرض الرقابة على الصحف والمجلات المطبوعة بأقل ما يمكن من الالتزامات القانونية، أو دون الاحتكام بالقانون على الإطلاق. ويعتبر انتقاد رئيس الدولة، أو رئيس إحدى الدول العربية الحليفة اعتداءً جنائياً. ويمكن استخدام قوانين الصحافة المصاغة صياغة غامضة، للانتقام من أي نوع من المعارضة الصحفية.

تستخدم الحكومات هذه القوانين استخداماً واسعاً، حتى في بلدان مثل مصر والأردن واليمن، حيث تعهد المسؤولون الرسميون بإلغاء الأحكام الجنائية ضد الصحفيين. ففي مصر، صدر حكم بالسجن لمدة عامين ضد أحمد عز الدين، وهو صحفي يعمل في الصحيفة الأسبوعية "الأسبوع"، وذلك لأنه كتب أن أحد المسؤولين الرسميين أدلى بشهادة كاذبة في محاكمة محافظ سابق أدين بتلقي رشوى في العام 2002. وفي الأردن احتجزت السلطات المحرر الصحفي فهد الريماوي ومنعت صدور صحيفته مؤقتاً، حين كتب افتتاحية صحفية اتهم فيها الحكام السعوديين أنهم "تابعون" للولايات المتحدة. وفي اليمن، حكم المحرر الصحفي عبد الكريم الخيواني في أيول/سبتمبر بالسجن لمدة سنة واحدة بعد أن أدين بتهم التحريض، وإهانة الرئيس، ونشر أخبار كاذبة في عمود صحفي حول موقف الحكومة من التمرد المسلح.

ومما يخيّب الآمال، أن الحكومة العراقية المؤقتة التي وعدت علناً بأنها سوف تدعم حرية الصحافة في عهد ما بعد صدام، حاولت هي الأخرى أن تقمع وسائل الإعلام. ففي تموز/يوليو أعلنت الحكومة عن تشكيل هيئة عليا للإعلام مخولة بإغلاق وسائل الإعلام التي تتجاوز "خطوطاً حمراء" لم تحددتها. وبعد عشر أيام من ذلك، تذرعت الحكومة العراقية بتقرير غير منشور صادر عن الهيئة، وقررت إغلاق مكتب قناة الجزيرة في بغداد بصورة مفاجئة ومنعت القناة من جمع الأخبار في العراق، بسبب نشرها لتقارير صحفية اعتبرتها الحكومة ضد المصلحة الوطنية العراقية.

تمتلك الحكومات أيضاً نفوذاً كبيراً على وسائل الإعلام من خلال تحكمها بترخيص الصحف وتوزيعها وطباعتها والإعلان فيها. وكثيراً ما تستخدم الحكومات هذا النفوذ للتأثير على محتوى التغطية الإخبارية، ولمنع المطبوعات التي تثير غضبها من الوصول إلى مرافق بيع الصحف، ولمنع بروز صحف مستقلة جديدة.

وتشيع أيضاً أساليب للتأثير على الصحافة من وراء الكواليس، مثل دفع المال للحصول على تغطية صحفية محايدة، إذ يعتمد السياسيون المتنفذون إلى تسخير الصحفيين ذوي الأجور المنخفضة للخضوع لإملاءاتهم. كما تسعى الجهات الأمنية إلى التأثير على المحتوى الصحفي من خلال الاتصال بالصحفيين هاتفياً وتهديدتهم. أما جمعيات الصحفيين المحلية، التي تتضمن مهماتها الدفاع عن حرية الصحافة، فعادة ما يتم اختيار القائمين عليها من قبل السلطات.

و غالباً ما تنتج هذه الضغوط الضمنية بإحباط التغطية الصحفية المستقلة. ففي عُمان، قامت الحكومة بصفة غير رسمية، ولكن بفاعلية، بمنع الكاتيبين محمد الحارثي وعبدالله الريامي من العمل في قطاع الإعلام، بعد أن وجها انتقادات للحكومة عبر برنامج بثته قناة تلفزيونية فضائية. كما تعتمد السلطات السعودية باستمرار على فرض إجراءات مماثلة لمنع الصحفيين المستقلين من العمل.

تكشف الموضوعات الصحفية التي لم تظهر في الصحافة، عن انتشار ظاهرة الرقابة الذاتية في المنطقة. ففي تونس، وهي أحد أشد الدول البوليسية في المنطقة، تجاهلت الصحف المحلية الانتقادات العالمية التي تلقاها الرئيس زين العابدين بن علي أثناء الزيارة التي قام بها للبيت الأبيض في شباط/فبراير. وفي الأردن، حيث تسمح السلطات للصحافة بهامش من الحرية، صممت تعليقات الصحف وأعمدة الرأي عندما قام الملك عبدالله الثاني بإراحة أخيه غير الشقيق عن ولاية العهد، وهو أمر يُعتبر موضوعاً مهماً للصحافة.

ولكن هناك عدد متزايد من الصحفيين يتحدون ضغوط السلطات الرسمية، مما يشكل أفقاً واعداً للصحافة. فوسائل الإعلام المصرية تتناول بشجاعة تقصير الحكومة عن الشروع بالإصلاح السياسي، وحتى أنها تشكك في شرعية ترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسية خامسة دون أي منافسة. ومن المعروف عن الصحافة اللبنانية تشجيعها للحوار السياسي الصريح. كما واصل الصحفيون المغاربة كشفهم للفساد الحكومي. وتحديث مجموعة صغيرة من الصحفيين القمع الحكومي في تونس من خلال نشر آراء معارضة، وذلك عبر شبكة الإنترنت في أغلب الأحيان. وفي العراق، وعلى الرغم من الرقابة الحكومية، إلا أن وسائل الإعلام العراقية تعمل بحرية أكبر مما كان عليه الحال أثناء الحكم الدكتاتوري لصادم حسين.

خلال العقد الأخير، تضاعف عدد الناشطين في مجال الدفاع عن حرية الصحافة، والمجموعات المدافعة عن حقوق الإنسان، وزملاء المهنة المهتمين بهذا الأمر، مما وفر قناة لإيصال صوت الصحفيين المحاصرين. إذ دافع هؤلاء الناشطون بقوة عن الصحفيين في مصر والأردن والمغرب والكويت والسودان واليمن، حيث قاموا بأعمال احتجاج على سجن الصحفيين ومضابقتهم، وطالبوا بحرية الصحافة. وفي المغرب وتونس لعبوا دوراً رئيسياً في المساعدة على إطلاق سراح زملاء محتجزين.

من الجوانب المشرقة أيضاً، وفرة الآراء والأخبار التي تنتجها وسائل الإعلام البديلة—من القنوات الفضائية، إلى الصحافة المهاجرة، ومنتديات الإنترنت (Web Logs).—وبينما جعلت وسائل الإعلام البديلة من الرقابة الحكومية الصريحة شأناً طواه الماضي، إلا أن السلطات ما زالت تسعى لكبح تأثيرها. فقد قامت السلطات في الجزائر والعراق والكويت والسودان باعتقال مراسلي قناتي الجزيرة والعربية، أو منعتهم من العمل في أراضيها. كما تم منع توزيع الصحف المهاجرة عندما قامت بتناول المواضيع الحساسة. كما قامت السلطات السعودية والأردنية باعتقال ومضابقة الناقدین الذين شاركوا في برامج تلفزيونية قومية وتحدثوا بصورة ناقدة عبر وسائل الإعلام الأخرى حول سياسات حكومات بلدانهم.

تعرضت شبكة الأنترنت أيضاً لاعتداءات متكررة. فمعظم الحكومات في المنطقة تفرض رقابة على الاتصال بالشبكة، كما قامت عدة حكومات باحتجاز مستخدمي شبكة الأنترنت ومنتدياتها. ويتضح هذا الأمر خصوصاً في إيران، حيث قامت الحكومة باحتجاز صحفيين ينشرون عبر الأنترنت وحجبت مواقعهم من الظهور. وتخشى الحكومة من بروز الأنترنت كمصدر بديل للأخبار المستقلة والنقاش السياسي، بعد أن منعت الصحافة المتحررة بالبلاد، ولهذا فإنها تسعى لإحباط الحركة المتنامية من الصحفيين السابقين والشباب الإيرانيين للتعبير عن آرائهم عبر الأنترنت.

على الرغم من هذه العوائق، إلا أن المبتكرين في مجال الإعلام، والأشخاص المستعدين لتحمل المخاطر خلقوا مصدراً للتفاؤل في الشرق الأوسط. وبصرف النظر ما إذا كانوا صحفيين يستخدمون الأنترنت ويسخرون التقنيات الحديثة لتجنب الرقابة، أو كانوا يبتئون عبر القنوات الفضائية لتقديم أخبار مستقلة عبر الأثير، أو مدافعين عن الصحافة يواجهون الحكومات بسبب الإساءات التي ترتكبها، أو محررين شجعان يخاطرون بحريتهم لكشف التصرفات السيئة، فإنهم جميعاً يساهمون بتفعيل حرية الصحافة.

الجزائر

عانت الصحافة الخاصة الجريئة في الجزائر من سنة أخرى من الملاحقة القانونية، إذ سُجن ثلاثة صحفيين على الأقل وأُغلق عدد من الصحف. يشكل القانون الجنائي الجائر في الجزائر أداة فعالة للقمع؛ إذ تم تعديل القانون في العام 2001 وأصبح يسمح بسجن الصحفيين لمدة سنة واحدة وتغريمهم غرامات مالية باهظة إذا ما أُدينوا بتهمة تشويه سمعة الرئيس، أو المحاكم أو الجيش أو البرلمان.

وكثيراً ما يقوم المسؤولون الرسميون من الحكومة أو الأقاليم برفع دعاوى قذف وتشهير ضد الصحفيين، وقد يحكم عليهم بالسجن فيما لو أُدينوا. كما تستخدم الحكومة المطابع الحكومية وسلطات الضرائب للتحكم بالصحافة.

تم اعتقال الصحفي حفناوي الغول في مدينة الجلفة في أيار/مايو، الذي يكتب لصحيفتي "اليوم" و "أخبار الجزائر"، بتهمة القذف بحق الوالي المحلي السيد محمد أدو، وذلك في مقال كتبه لصحيفة أخبار الجزائر (*Djazair News*) وفي مقابلة أجرتها معه الصحيفة اليومية التي تصدر بالفرنسية *Le Soir D'Algerie* (مساء الجزائر). وفي تلك المقالة، اتهم الصحفي

المسؤولين المحليين، بما فيهم محمد آو، بإساءة استخدام الأموال العامة؛ ووجه اللوم إلى مسؤولين من مدينة الجلفة على موت عدة أطفال خدّج في المستشفى الحكومي المحلي. وبعد الحكم عليه بالسجن لعدة أشهر —وما زال هناك ما يزيد عن 20 قضية جنائية مرفوعة ضده— قام الصحفي حفناوي الغول بإضراب عن الطعام لمدة أسبوعين في شهر آب/أغسطس احتجاجاً على اعتقاله. ومن ثم أطلق سراحه بانتظار حكم محكمة الاستئناف.

وكذلك حكمت محكمة جنائية في مدينة وهران، وهي ثاني أكبر مدينة في الجزائر، في تموز/يوليو على السيد أحمد بن نعم بالسجن لمدة شهرين بتهمة القذف. والسيد بن نعم هو المدير التنفيذي للشركة الإعلامية "الرأي العام"، التي تنشر ثلاث صحف، بما فيها صحيفة "الرأي" الناطقة بالعربية. وكانت الشركة الإعلامية مدينة بمبالغ مالية للمطبعة الحكومية ولم تتمكن من دفعها، فأجبرت في شهر آب/أغسطس 2003 على التوقف عن نشر صحيفة "الرأي"، والصحيفة اليومية الناطقة بالفرنسية *Le Journal de l'Ouest* (صحيفة الغرب)، والصحيفة الأسبوعية الناطقة بالفرنسية *Detective* (المحقق). وصدرت تهمة القذف عن عدة مقالات صدرت في العام 2003 في صحيفة "الرأي" التي اتهمت رئيس الشرطة المحلية بسوء الإدارة المالية. وكما جرى مع الصحفي حفناوي الغول، هناك عدة قضايا تشهير مرفوعة ضد السيد بن نعم. بعد ذلك تم اعتقاله مرة أخرى في أواخر العام 2004 بتهمة متعلقة بإدارة العمل؛ واقترحت مصادر محلية إن هذه القضية كانت عقاباً آخراً له بسبب كشفه للفساد.

ويعزو بعض الصحفيين درجة التوتر العالية في النزعة المعادية للصحافة إلى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الذي أعيد انتخابه لفترة رئاسية ثانية لمدة خمس سنوات في نيسان/إبريل. وفي الأشهر التي سبقت الانتخابات، عمدت العديد من الصحف الخاصة واسعة الانتشار إلى معارضة إعادة انتخاب بوتفليقة معارضة شديدة وهاجمت سجله بقسوة. وحسب التقارير، شبه بوتفليقة الصحافة المحلية أثناء الحملة الانتخابية "بالإرهابيين"، وقال إنه سيقاوم "مرتزقة القلم". ويقول المحللون إن بوتفليقة وكبار مساعديه قد استخدموا نفوذهم منذ الانتخابات لرفع قضايا جنائية ضد الصحفيين المعارضين، وفرضوا ضغوطاً مالية ضد الصحف الناقدة من خلال مطالبتها، فجأة، بدفع مبالغ مالية للضرائب وعن رسوم المطبعة الحكومية.

وفي قضية أثارت الكثير من الاهتمام، حكمت المحكمة في حزيران/يونيه على السيد محمد بن شيكو بالسجن لمدة عامين، بعد إدانته بتهمة انتهاك قوانين العملة في البلاد خلال العام 2003. والسيد بن شيكو هو ناشر الصحيفة اليومية الناطقة بالفرنسية *لوماتان* (الصباح) وشديد النقد لنهج بوتفليقة. ويقول المحللون إن الحكم كان شديد القسوة، ويبدو أن القضية هي انتقام من الخط المتشدد الذي تتبعه صحيفة *لوماتان* في افتتاحياتها. ففي العام 2003 زعمت صحيفة *لوماتان* أن وزير الداخلية السيد يزيد زرهوني قام بتعذيب معتقلين بينما كان قائداً في الأمن العسكري في عقد السبعينات، وهي تهمة نفاها السيد زرهوني. كما زاد السيد بن شيكو من إغضاب المسؤولين في شباط/فبراير 2004، عندما نشر كتاباً بعنوان "بوتفليقة، خدعة جزائرية". وفي العام 2004 كانت المحاكم تنظر في العشرات من القضايا المرفوعة ضد السيد بن شيكو، بما فيها قضايا تتهمه بارتكاب القذف بحق الرئيس بوتفليقة في مقالات نشرت في صحيفة *لوماتان*. وفي نهاية العام، أصدرت المحاكم الجزائية أحكاماً بسجن عدة صحفيين مع وقف التنفيذ، بسبب "إهانتهم" للرئيس والقذف بحق وزراء الحكومة في مقالات نشرها في الصحف.

أما المطبعة التي تملكها الحكومة، والتي تطبع معظم الصحف، فهي وسيلة أخرى فعالة تستخدمها السلطات في القمع. ففي تموز/يوليو، أجبرت صحيفة *لوماتان* وصحيفتان يوميتان أخريان على إيقاف النشر عندما طالبتها المطبعة فجأة بدفع ديون مستحقة، والصحيفتان هما *Le Nouvel Algerie Actualite* (أخبار الجزائر الجديدة)؛ وصحيفة "الجريدة". وتعاني معظم الصحف الخاصة من ديون للمطبعة المملوكة من الحكومة؛ ويقول الصحفيون إن مطالبة الصحف بدفع الديون فوراً تجري وفق عملية انتقائية سياسية الطابع. وتحاول الصحف الخاصة تجنب هذه السيطرة، إذ أن العديد من الصحف واسعة الانتشار أصبحت تمتلك مطابع خاصة بها، بينما تخطط صحف أخرى لاقتناء مطابع أيضاً.

هذا وقد توقفت صحيفة *لوماتان* المحاصرة في تموز/يوليو، عندما بدأت السلطات بالضغط عليها لدفع ضرائب متأخرة. كما تشكو الصحيفة من أن الحكومة أخذت تضغط على المعلنين للتوقف عن شراء مساحات إعلانية في الصحيفة.

تمتد تجربة الصحافة الخاصة في الجزائر، إلى ما يقارب 15 عاماً، ولا تتسم هذه الصحف بالليونة في نقدها للحكومة، وخصوصاً عند مقارنتها بالصحف التابعة في الدول العربية المجاورة، مثل تونس وليبيا. ويقول الصحفيون الجزائريون إنهم عادة ما يعمدون إلى تجاوز الحدود المسموح بها في تغطيتهم الصحفية فعلى سبيل المثال، كثيراً ما يوردون أخباراً عن العنف

السياسي الذي ما زالت بعض مناطق البلاد مبتلاة به. ولكن يظل العديد من الصحف الجزائرية الخاصة خاضعة لمالكيها المتنفذين، وعادة ما يكونون من الشخصيات العسكرية أو الحكومية، الذين يستخدمون صحفهم في تصفية الحسابات السياسية.

ويقول الصحفيون إن الرقابة الذاتية تنحسر، ولكنها ما زالت موجودة، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالأمن الوطني، أو قوات الأمن، أو الجيش، أو سياسيين محددين. وما زالت قوات الأمن تمارس ضغوطاً من وراء الكواليس على الصحفيين من خلال الاتصال بهم لإملاء توجيهات محددة، أو لتهديدهم.

تحركت الحكومة على جبهتين للسيطرة على وسائل الإعلام الأجنبية. ففي حزيران/يونيه، وبذريعة إعادة تنظيم اعتماد الصحفيين الأجانب، أعلنت وزارة الاتصالات إنه لا يسمح للصحفيين الذين يعملون مع وكالات الأخبار الأجنبية بالعمل مع أكثر من وكالة إخبارية واحدة. وقال المحللون إن هذا التحرك هو تحرك سياسي يهدف إلى تحديد التغطية الصحفية الأجنبية الناقدة، إذ يعتمد كثير من الصحفيين للعمل مع أكثر من وكالة إخبارية واحدة للحصول على أجور كافية لمعيشتهم. وفي أواخر حزيران/يونيه، علقت الوزارة العمليات الإخبارية لقناة الجزيرة الفضائية في الجزائر دون تقديم أي أسباب. وتكهنّت تقارير الصحف إن الإغلاق قد نشأ عن بث برنامج انتقد سياسة بوتفليقة بإصدار العفو، أو بسبب تغطية القناة لهجوم شنته مجموعة منطرفة على محطة لتوليد الطاقة.

واصلت الحكومة إعاقة عمل الصحفيين الأجانب من خلال تعيين مرافقين أمنيين لملازماتهم. ويبدو أن الوضع قد تحسن في شهر نيسان/إبريل، عندما وصل إلى البلاد عدد كبير من الصحفيين لتغطية الانتخابات الرئاسية. وقال المراسلون الصحفيون الأجانب إنهم تمكنوا من العمل بحرية ودون مرافقين، ولكن توجب عليهم توقيع نماذج إخلاء سبيل، تخلي الحكومة من المسؤولية عن أمنهم.

وتملك الحكومة محطات تلفزيونية وإذاعية محلية، وهي تعكس المواقف الرسمية. ويقول الصحفيون الجزائريون إنه لا يوجد أي مؤشرات على إن الحكومة ستتخلى عن سيطرتها على البث المحلي في أي وقت قريب.

البحرين

تستخدم الحكومة عدداً من الوسائل لإعاقة استقلال التغطية الصحفية، وبصفة أساسية قانون المطبوعات المثير للجدل الذي فُرض في تشرين الأول/أكتوبر 2002. ويسمح القانون الذي ينتقده الصحفيون والناشطون السياسيون البحرينيون، بتغريم الصحفيين وسجنهم، ويسمح للمسؤولين الرسميين بإغلاق الصحف بأمر من المحكمة. ويمنع القانون انتقاد الإسلام أو الملك حامد بن عيسى آل خليفة؛ كما يمنع "إهانة" رؤساء الدول العربية والإسلامية؛ والتحريض على "الكرهية الطائفية"؛ ونشر أخبار تسيء "للوحدة الوطنية".

وفي أوائل العام 2004، اقترحت الغرفة الأولى للبرلمان تعديلات لتخفيف بعض المواد القاسية في القانون. وكان من ضمن الخطوات الواردة في التعديلات، إلغاء معظم عقوبات السجن، وتحديد نطاق المخالفات المحتملة للصحافة. وبعد ذلك، قدمت الحكومة مقترحات لتعديلات أقل تحرراً، ولكن الغرفة الثانية في البرلمان، وحتى حلول نهاية العام، لم تتخذ أي إجراءات بصدد أي من مجموعتي المقترحات.

كثيراً ما يستغل المسؤولون الرسميون البحرينيون القانون بتعسف لملاحقة الصحفيين قضائياً، وفرض الرقابة على الصحف الأجنبية، ولمنع التغطية الصحفية للقضايا السياسية الحساسة. وفي تموز/يوليه، أصدر النائب العام أمراً يمنع الصحافة ووسائل الإعلام من إيراد أي أخبار حول عملية اعتقال قامت بها السلطات ضد عدد من المشتبه بهم، بزعم ضلوعهم في مؤامرة إرهابية في البحرين. وزعم وزير الإعلام، السيد نبيل الحمر إن عملية الاعتقال كانت "لحماية المصلحة القانونية للمشتبه بهم". وقد هدّد النائب العام باتخاذ إجراءات حازمة ضد المخالفين، مما حدا بالصحف البحرينية إلى الالتزام بالخطر. وقبل سنة من ذلك، رفع مسؤولون رسميون دعوى قضائية ضد صحيفة الوسط لانتهاكها حظراً مائتلاً.

وقامت الحكومة مرة أخرى، مستخدمة قانون المطبوعات، بفرض الرقابة على المطبوعات الأجنبية. فقد منعت وزارة الإعلام توزيع مجلة "المشاهد السياسي" مرتين على الأقل خلال العام 2004، وهي مجلة مؤيدة لحكومة قطر تتخذ من لندن مقراً لها،

وذلك بسبب ما وصفه صحفيون محليون بالتغطية النقدية التي أوردتها المجلة حول الإصلاح السياسي في المملكة، إضافة إلى إيراد موضوع صحفي حول سعي مجموعة من الأجانب للحصول على الجنسية البحرينية.

ربما كان المكسب الأهم للصحافة في السنوات الأخيرة هو ترخيص صحيفة الوسط، وهي الصحيفة الأكثر استقلالاً في البلاد، والتي تأسست في العام 2002. وقد وصلت هذه الصحيفة، التي يحررها أحد الشخصيات المعارضة سابقاً، بتميز نفسها عن غيرها من الصحف اليومية في البلاد المخلصة في تأييدها للحكومة، إذ شرعت في العام 2004 بإجراء تحقيقات صحفية للكشف عن الفساد الرسمي وسوء الإدارة المالية. وكان من المستهدفين في هذه التحقيقات وزراتي الكهرباء والإعلام.

عادة ما تتبع الصحف الخط الرسمي في تغطيتها الإخبارية، ويقول بعض الصحفيين البحرينيين إن التغطية الجريئة التي تقوم بها صحيفة الوسط قد ألهمت صحف البلاد الخاصة الأخرى كي تنهض بتغطيتها. فمثلاً، وصفت صحيفة الميثاق، وهي صحيفة خاصة بدأت بالنشر في شهر أيار/مايو، بأنها على درجة أفضل من بقية الصحف المؤيدة للحكومة، على الرغم من أن تغطيتها الصحفية ما زالت مقيدة. وما زالت الرقابة الذاتية تعم معظم الصحفيين البحرينيين، الذين يتجنبون انتقاد الملك، أو العائلة المالكة، أو الحكومة، والفساد الحكومي عالي المستوى، والانقسام بين المسلمين الشيعة والسنة. وكثيراً ما يقوم المسؤولون الرسميون بالاتصال بالمحررين والصحفيين سعياً للتأثير على التغطية الإخبارية. وتظل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة مملوكة للدولة.

في تحرك من شأنه أن يثبط حرية التعبير، قامت الحكومة بإغلاق مركز البحرين لحقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر، وبعد ذلك أصدرت حكماً بالسجن لمدة سنة واحدة على نائب مدير المركز، لأنه انتقد رئيس الوزراء بسبب حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، والمصاعب الاقتصادية في البحرين.

وعبر الصحفيون أيضاً عن خشيتهم من رد الفعل الشعبي عند تغطيتهم للمواضيع الاجتماعية والسياسية الحساسة. وقال رئيس تحرير صحيفة الوسط، السيد منصور الجمري "الناس يفترضون أن ما يقيد الصحافة في الخليج هي الضغوط تأتي من الحكومات، ولكننا وجدنا بحكم تجربتنا أن المجتمع المحلي في كل دولة يفرض رقابة أقوى من أي رقابة تضعها الحكومات، وخصوصاً عندما يكون المجتمع غير راغب بأن تتناول الصحافة مواضيع معينة."

مصر

للمرة الأولى منذ عدة سنوات، نجد الصحفيين المصريين متفائلين بحذر بشأن آفاق حرية الصحافة. ففي الوقت الذي اكتسب فيه الحوار العام حول الإصلاح زخماً قوياً، اقترح الرئيس حسني مبارك إزالة الأحكام الجنائية الواردة في القانون بخصوص مخالقات الصحافة. ويذكر أن للرئيس مبارك سجلاً متبايناً بخصوص قضايا الصحافة منذ توليه الحكم في العام 1981. وقد أظهر الصحفيون بدورهم، استعداداً أكبر لانتقاد الحكومة.

الصحف اليومية الكبرى "شبه الرسمية" المدعومة من الحكومة، والتي يُعيّن محرروها من قبل الرئيس مبارك، كانت منذ فترة طويلة الناطق الموثوق باسم الحكومة. في حين تم إضعاف صحف المعارضة بعد سنوات من الضغوط الحكومية والهجمات القانونية المختلفة.

ومع هذا، قال صحفيون إن المحررين وكتاب أعمدة الرأي بدأوا خلال العام 2004 بالتشكيك علناً بسياسة الرئيس مبارك، حتى في صحيفة "الأهرام" اليومية، على الرغم من أن محررها، السيد إبراهيم نافع هو حليف للرئيس مبارك الذي عينه. أما صحف المعارضة، اليومية والأسبوعية، فقد اتبعت أثر الصحف اليومية شبه الرسمية وتشجعت في انتقاد الرئيس مبارك أيضاً. وقد تناولت معظم الصحف المصرية علناً المستقبل السياسي للسيد جمال مبارك، نجل الرئيس، الذي يعتقد البعض أنه تجري تهيئته لخلافة والده. وقد نشرت العديد من الصحف نقداً حاداً لجمال مبارك، وهذا يعد تغييراً مشهوداً عن السنة التي سبقت، حينما لم تتناول سوى صحف قليلة المستقبل السياسي لجمال مبارك، وهو موضوع حساس.

كان ظهور صحيفة يومية جديدة مستقلة ناطقة بالعربية، صحيفة "المصري اليوم"، تطوراً إيجابياً آخر. فعلى النقيض من معظم الصحف اليومية المصرية، تتسم الصحيفة الجديدة بحيادها سياسياً.

بتأثير من الحوار الدائر حول الإصلاحات الديمقراطية في الشرق الأوسط، دعا الرئيس مبارك في شباط/فبراير إلى إلغاء العقوبات الجنائية عن تهمة القذف والمخالفات الصحفية الأخرى. لكن، وبحلول نهاية العام، لم يقرّ البرلمان أي تغييرات؛ وبدأ بعض الصحفيين، الذين عبروا في البداية عن سرورهم من إعلان مبارك، يشككون بتوقيت أي إصلاح ومدى الذي سيصل له.

بموجب قانون الصحافة للعام 1996، يمكن الحكم على الصحفيين بالسجن لمدة عامين بتهمة القذف. كما يواجه الصحفيون خطر السجن استناداً إلى مواد أخرى في القانون الجنائي. وقد جرى استخدام هذه القوانين بصفة متكررة أثناء السنوات الأخيرة لملاحقة الصحفيين قضائياً وسجنهم؛ ويقول الصحفيون، إن مجرد وجود هذه القوانين يؤدي إلى انتشار ظاهرة الرقابة الذاتية.

ظلت المحاكم المصرية مستعدة خلال العام 2004 لإصدار أحكام بالسجن على الصحفيين. ففي حزيران/يونيه، صدر حكم بالسجن لمدة عامين، وهي العقوبة القصوى الممكنة، ضد الصحفي أحمد عز الدين الذي يعمل في الصحيفة الأسبوعية المستقلة "الأسبوع"، وذلك بعد إدانته بتهمة القذف بحق نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة السيد يوسف والي. واستندت التهمة إلى مقال صدر في حزيران/يونيه 2003 يتهم والي بأنه أدلى بشهادة كاذبة أثناء محاكمة المحافظ السابق للجزيرة، السيد ماهر الجندي، الذي أدين بتهمة تلقي رشاوى في العام 2002. وقد اختفى الصحفي عز الدين عن الأنظار لتجنب السجن. وقد كانت هذه القضية مصدراً للقلق الشديد للصحفيين الذين اعتقدوا سابقاً أن عهد أحكام السجن للصحفيين يقترب من نهايته.

في تشرين الثاني/نوفمبر، قام أربعة رجال بضرب عبد الحليم قنديل واختطفه لفترة قصيرة قرب منزله في القاهرة، وهو محرر وكاتب عمود في الصحيفة الأسبوعية المعارضة "العربي". وقد استولى المهاجمون على هاتفه المتنقل ونظراته قبل أن يلقوا به على قارعة طريق صحراوي، كما جردوه من ملابسه الخارجية وهددوه بأن عليه التوقف عن الكتابة عن "الأشخاص المهمين". ووصف صحفيون محليون السيد قنديل بأنه ناقد جريء لنظام مبارك. وكان العمود الأخير الذي كتبه قبل بضعة أيام من تعرضه للاعتداء، قد تناول بالانتقاد تعامل وزارة الداخلية مع الهجوم الإرهابي الذي حدث في 7 تشرين الأول/أكتوبر في سيناء، وأدى إلى مقتل 34 شخصاً، بما فيهم العديد من السائحين الإسرائيليين.

قد يشعر المسؤولون المصريون بالحساسية من التغطية الصحفية السلبية في الصحافة الأجنبية، ففي أواخر كانون الثاني/يناير، احتجزت السلطات الصحفي تشارلز ليفينسون في مطار القاهرة ومن ثم أمرته بمغادرة البلاد. والسيد ليفينسون هو صحفي أميركي مستقل يرسل تقاريره للعديد من الصحف الأميركية والإقليمية. ولم تقدم السلطات أي سبب لطرده من البلاد، ولكنه يعتقد أن تقريرين صحفيين كتبهما قبل هذه الحادثة قد يكونا ما دفع السلطات إلى طرده. وكان التقرير الأول قد نشر في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2003 في صحيفة "بوسطن غلوب"، والتقرير الثاني نشر في اليوم التالي في صحيفة "سان فرانسيسكو كرونكلز"، ووصف فيهما المزاعم بتعرض السجناء السياسيين للتعذيب في مصر. وفي شباط/فبراير، تم السماح للصحفي ليفينسون بالعودة إلى البلاد.

بدأت عدة قنوات تلفزيونية خاصة بالبيت في مصر خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وأغلبية هذه القنوات هي قنوات ترفيهية، ولكن بعضها يعرض برامج حوارية حول القضايا السياسية والاقتصادية. ويخضع محتوى البث لرقابة السلطات، ولكن انتشار القنوات الفضائية الأخرى الأكثر تحراً وتنامي شعبيتها، مثل قناتي "الجزيرة" و"العربية"، يدفع القنوات المصرية إلى أن تكون أكثر جرأة.

بحلول نهاية العام، لم تكن السلطات المصرية قد حققت أي تقدم ظاهر في العثور على السيد رضا هلال، وهو محرر في صحيفة "الأهرام"، وكان قد اختفى منذ شهر آب/أغسطس 2003. ويعتبر السيد هلال شخصية مثيرة للخلاف من قبل البعض، وذلك بسبب تأييده المعلن للحرب التي قادتها الولايات المتحدة في العراق. وكان قد شوهد للمرة الأخيرة وهو يدخل منزله في القاهرة. وتواصل لجنة حماية الصحفيين التحقيق في هذه القضية.

إيران

في سعي لمواجهة التأثير المتزايد للصحافة عبر الإنترنت والمنتديات الحوارية الإخبارية، والتي تنامت شعبيتها كمصدر للأخبار والآراء المعارضة، فرض المسؤولون الإيرانيون قيوداً جديدة على استخدام الإنترنت، وحجّبوا محتويات بعض المواقع، كما اعتقلوا عدداً من صحفيي الإنترنت.

بعد وصول الصحافة الإصلاحية إلى وضع يائس تقريباً، ومع خضوع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة للسيطرة المحكمة للعناصر السياسية المحافظة، انتقل العديد من الصحف الممنوعة، والصحفيون المؤيدون للإصلاح إلى ميدان شبكة الإنترنت. وتشكلت في الشبكة ثقافة حية من المنتديات الحوارية الإخبارية اجتذبت اهتمام القراء الشباب، وهذا ما أوضحه استطلاع جرى في العام 2004. فبحسب وكالة الأنباء الطلّابية الإيرانية، أظهر الاستطلاع أن العديد من الإيرانيين يتقنون بالإنترنت أكثر من وسائل الإعلام الأخرى. أثبت أصحاب المنتديات الحوارية أنهم قادرون على مقاومة الرقابة الحكومية إلى حد ما. فخلال احتجاج عبر الإنترنت جرى على مدار بضعة أيام في أيول/سبتمبر، أطلق أصحاب المنتديات الحوارية على مواقعهم أسماء الصحف الإيرانية التي أغلقتها السلطات، ونشروا مقالات ممنوعة. إن أصحاب المنتديات الحوارية غير منظمين رسمياً (بعضهم صحفيون مدربون، ولكن العديد منهم هم ببساطة شباب إيرانيون معينون بالشأن العام)، ولكن ارتباطهم الفضفاض وسعيهم المشترك لحرية التعبير، مكنهم من أن يصبحوا قوة جماعية في العام 2004.

شعرت السلطات الإيرانية بالقلق من التأثير المتنامي لشبكة الإنترنت، فعمدت إلى مهاجمة مستخدميها على مر فصل الخريف، واعتقلت عدداً من الصحفيين والفنيين كان منهم أمير مجيري، وباباك غفوري آزاد، وحنيف مزروي، وعميد ميمريان، وشهرام رافيزاده. وتم لاحقاً الإفراج عنهم جميعاً، بدفع كفالة مالية في معظم الحالات بانتظار الحكم في القضايا الجنائية المرفوعة ضدهم. كما تعرض عدد آخر من أصحاب المنتديات الحوارية والتقنيين للتحقيق والاحتجاز لفترات قصيرة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، قال الناطق باسم السلطة القضائية، السيد جمال كريميراد إن الأشخاص الذين يديرون مواقع إنترنت غير مرخصة سيلاحقون قضائياً بسبب "التعرض للأمن الوطني، وتشويش الرأي العام، وإهانة المقدسات".

واصل المسؤولون الرسميون ممارسة الضغوط على مزودي خدمة الإنترنت من أجل تركيب تقانات تصفية لحجب المنتديات الحوارية السياسية وصحف الإصلاحيين. وتفيد التقارير بأن السلطات قد حجبت المئات من مواقع الإنترنت والمنتديات الحوارية السياسية والإصلاحية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت السلطة القضائية إنها تعد قانوناً لمكافحة "جرائم الإنترنت" سيسمح بالملاحقة الجنائية للأشخاص الذين ينشرون معلومات تهدف إلى "تشويش أفكار الجماهير من خلال أنظمة الكمبيوتر والاتصالات". وحسب التقارير، فإن القانون الجديد يعاقب كل من ينشر معلومات تهدد "أمن" الدولة، بالسجن لمدة ثلاث سنوات، أو السجن لمدة ستة أشهر لكل من ينشر "معلومات زائفة" عن مسؤولي الدولة. وسيقتضي هذا الإجراء من مقاهي الإنترنت أن تقوم بمنع الوصول إلى مواقع محددة. ومع نهاية العام، كان العمل جارياً على وضع اللمسات النهائية على القانون الجديد.

كانت القيود الجديدة هي وسيلة القمع الأخيرة لحرية التعبير من قبل الاتجاه المحافظ في الحكومة، الذي عارض الإصلاحات الاجتماعية والسياسية للرئيس محمد خاتمي. قبل ثمانية سنوات، صعد خاتمي إلى السلطة ووعد بمقدار أكبر من حرية الرأي، والديمقراطية، واحترام القانون. وأشرف خاتمي على بزوغ صحافة جديدة حيوية، بدأت بدورها بتناول مواضيع كانت ممنوعة في السابق، مثل الفساد الرسمي، والسلوك غير الديمقراطي للمؤسسة الدينية الحاكمة، وحتى نظام الحكم الثيوقراطي لإيران. ولكن الحرس القديم من المدافعين عن الثورة الإسلامية في إيران، وبتوجيه روجي من آية الله علي خامنئي، قاموا لاحقاً بقلب اتجاه التقدم، مستخدمين سيطرتهم على مؤسسات الدولة المنتفذة، مثل القضاء، وأغلقوا الصحف المؤيدة للإصلاح، ولاحقوا قضائياً الصحفيين المستقلين، وزجوا بالناقدين في السجون. ومنذ العام 2000، أغلقت المحاكم الإيرانية ما يزيد عن 100 مطبوعة، معظمها مؤيدة للإصلاح. وتواصل القمع خلال العام 2004، على الرغم من أن خاتمي ظل يحتج على ذلك بانتظام، وقد أقر بعجزه عن إيقاف هذا القمع.

عشية الانتخابات البرلمانية التي جرت في شباط/فبراير، أصدرت المحكمة سيئة الصيت المختصة بالصحافة، أمراً بتعليق نشر الصحفيين اليمينيين، "نعم ولا"، و"شرق"، وهما من الصحف المؤيدة للإصلاح، وذلك بسبب نشرهما أجزاء من رسالة مفتوحة موجهة من مجموعة من الإصلاحيين للاحتجاج على إقصاء المئات من المرشحين المنحازين للإصلاح. وانتقدت

الرسالة الرئيس خاتمي، وتساءلت ما إذا كان قد اشترك في قرار منع المرشحين الإصلاحيين من المنافسة في الانتخابات. وتعتبر السلطات الإيرانية أن انتقاد خاتمي هو أمر لا يمكن احتماله، وأثبتت محكمة الصحافة ذات السجل الحافل في إغلاق الصحف، والتي حاکمت عدداً كبيراً من الصحفيين، فاعلية دورها القمعي.

وأصدرت محكمة الصحافة في تموز/يوليه، أمراً آخر بإغلاق صحيفتين يوميتين (صحيفة "فاغاي واتفافية"؛ وصحيفة "جمهورية")، وذلك لنشرهما "بروبوغاندا" معادية للنظام. ولم تبد المحكمة أي أسباب أخرى. وكذلك، واصلت المحاكم إصدار أوامر تقضي باستدعاء الصحفيين للتحقيق، ورفع ملاحقات قانونية جديدة ضدهم. ومع نهاية العام، كان صحفي واحد على الأقل في السجن، إضافة إلى العديد من المعارضين السياسيين والناشطين، الذين اعتقلوا أثناء حملة أكبر لإسكات الناقدین. وكانت العشرات من القضايا لا تزال قيد النظر في المحاكم.

واصل المسؤولون الرسميون ممارسة الضغوط على الصحفيين المعارضين والناشطين. وتم اعتقال العديد منهم، أو وضعهم تحت المراقبة، أو استدعاءهم للمحاكم. كما مُنع آخرون من مغادرة البلاد. وقد تم منع الصحفي الإيراني والناشط في مجال حقوق الإنسان، السيد عماد الدين باغي، من السفر إلى أوروبا، حيث كان من المقرر أن يلتقي مع مجموعات معنية بحقوق الإنسان، كما مُنع من السفر إلى الولايات المتحدة، حيث كان من المقرر أن يتلقى جائزة تقدير دولية على أعماله. ويُذكر أن السيد باغي، هو صحفي مستقل، ومؤلف ما يزيد عن 20 كتاباً، ورئيس لجنة الدفاع عن حقوق السجناء، وهي منظمة تساهم في الدفاع عن المثقفين الذين يتعرضون للسجن بسبب تعبيرهم عن أفكار مؤيدة للديمقراطية. وكانت السلطات الإيرانية قد أودعت السيد باغي في السجن خلال العام 2000، حيث أمضى ثلاث سنوات تقريباً، بسبب كتابته لتقارير صحفية حول دور عملاء وزارة المخابرات خلال العام 1998 في قتل عدة مثقفين ومعارضين إيرانيين. ومنذ أن أُفرج عنه في شباط/فبراير 2003، ظل السيد باغي يتعرض لمراقبة دائمة، وللتحرش من خلال أوامر للمثول أمام المحكمة لأمر تتصل بكتاباته.

في تموز/يوليه، صدر حكم ببراءة أحد عملاء المخابرات من تهمة قتل المصورة الفوتوغرافية المستقلة زهرة كاظمي، وهي كندية من أصل إيراني قُتلت في العام 2003. وقد أشارت المحكمة إلى عدم كفاية الأدلة لإدانة عميل المخابرات، محمد رضا إقدام أحمددي، بتهمة "القتل غير العمد". وقد قُتلت السيدة زهرة كاظمي جراء كسر في الجمجمة، ومن المرجح أنها أصيبت به بسبب ضربة تلقفتها على رأسها بينما كانت محتجزة لدى الحكومة. وكانت قد احتجزت بينما كانت تقوم بالتقاط صور خارج سجن إيفين في طهران.

بدأت محاكمة عميل المخابرات في 17 تموز/يوليه 2004، وانتهت فجأة في اليوم اللاحق. وقد اتهم فريق الدفاع المحكمة برفض الاستماع لشهادة الشهود، أو النظر في دليل يثبت تورط مسؤول آخر من العاملين في السجن في تسديد الضربة التي أدت إلى مقتل زهرة كاظمي. وترأس فريق الدفاع المحامية شيرين عبادي الحائزة على جائزة نوبل للسلام، والتي أفادت بأنها سوف تستأنف الحكم في المحاكم الإيرانية، وإذا دعت الضرورة، فستستأنفه أمام "المحاكم الدولية والأمم المتحدة".

قامت الحكومة كذلك بالتحرش بالصحفيين الأجانب. فقد أورد نيكولاس كريستوف، وهو من كتاب الأعمدة في صحيفة "نيويورك تايمز"، أن الشرطة السرية الإيرانية احتجزته في أيار/مايو، وطالبته بكشف عن هوية شخص تحدث معه منتقداً النظام الإيراني. وقد رفض هذا الصحفي الإفصاح عن هوية الشخص الذي تحدث إليه، ومن ثم أُفرج عنه دون حدوث أي مشاكل أخرى. وفي أيار/مايو أيضاً، أوردت وكالة رويترز إن السلطات الإيرانية رفضت تجديد اعتماد الصحفي دان ديولوس، الذي يعمل مراسلاً لصحيفة "غارديان" التي مقرها لندن، وذلك بعد أن نشر تقارير صحفية حول الأحداث التي أعقبت الزلزال الذي أصاب مدينة بام في العام 2003، دون أن تسمح الحكومة بذلك. ومن الممكن أن يكون الصحفي ديولوس قد أثار غضب السلطات بسبب تقرير كتبه في فترة سابقة حول جهود الحكومة لإعادة الإعمار في المنطقة.

العراق

كان العراق، للسنة الثانية على التوالي، أخطر مكان عمل في العالم للصحفيين. وظل الصراع هناك أحد أشد الصراعات فتكاً في العقود الأخيرة بالنسبة للعاملين في وسائل الإعلام. فقد قُتل ثلاثة وعشرون صحفياً أثناء أدائهم لعملهم خلال العام 2004، إضافة إلى ستة عشر شخصاً من العاملين في وسائل الإعلام.

بعد مضي أقل من سنتين على الاجتياح الذي قادتته الولايات المتحدة والإطاحة بصادم حسين، ما زال الصحفيون يواجهون اعتداءات اللصوص، وإطلاق النار، والقصف، والهجمات الصاروخية التي يشنها المتمردون. وبحلول منتصف العام، جعلت الأعمال العدائية المتصاعدة معظم مناطق العراق، مناطق لا يمكن للمراسلين الصحفيين الأجانب دخولها. ونتيجة لذلك، بدأت المؤسسات الإخبارية العالمية بالاعتماد اعتماداً كبيراً على موظفين عراقيين محليين لجمع الأخبار، وهذا بدوره وضعهم في خطر متزايد.

وبحلول نهاية العام، شكل العاملون العراقيون ما نسبته 74 بالمئة (17 من مجموع 23) من الصحفيين الذين قُتلوا خلال العام 2004 – وهذا على خلاف الوضع الذي كان سائداً خلال العام 2003، حيث بلغ عدد حالات القتل المؤكدة بين العاملين في وسائل الإعلام، 15 حالة، كان جميعهم من الأجانب ما عدا حالتين. وإضافة إلى ذلك، قُتل خلال العام 2004 ستة عشر شخصاً من العاملين في وسائل الإعلام، كانوا جميعاً من العراقيين.

وسط تصاعد العنف، شن عناصر من المجرمين ومن الجماعات المتمردة حملة لاختطاف الرهائن خلال العام 2004، وقبضوا على مئات من الأجانب والعراقيين، من ضمنهم 22 صحفياً. وقد أُطلق سراح واحد وعشرين صحفياً من مجموع الصحفيين الـ 22 الذين أُختطفوا، ولكن أعدم واحد منهم، وهو الصحفي الإيطالي المستقل إنزو بالدوني، على يد جماعة تطلق على نفسها اسم الجيش الإسلامي في العراق. وقد طالب خاطفوا بالدوني بأن تسحب إيطاليا قوتها المؤلفة من 3000 جندي من العراق، وذلك عبر رسالة بالفيديو بثتها قناة الجزيرة الفضائية التي تتخذ من قطر مقراً لها. كما أُختطف صحفيان فرنسيان في شهر آب/أغسطس، وهما كريستيان تشيسنوت وجورجيس مالبرونو، وأطلق سراحهما في كانون الأول/ديسمبر بعد مرور أربعة أشهر على اختطافهما.

في مواجهة هذه الظروف، لم يعد سوى القليل من الصحفيين الأجانب يغامرون بالتنقل خارج بغداد، إلا إذا كانوا برفقة القوات الأميركية، وأصبح الصحفيون يتخذون احتياطات كبيرة إذا ما أرادوا التحرك خارج المقرات المحروسة. وبحلول فصل الخريف، كانت معظم المؤسسات الإخبارية العالمية قد خفضت نشاطاتها كثيراً في العراق، بينما قررت بعض المؤسسات وقف نشاطاتها تماماً هناك. وكانت صحيفة "الشرق الأوسط"، التي تتخذ من لندن مقراً لها قد أغلقت مكتبها في بغداد لفترة مؤقتة في شهر كانون الأول/ديسمبر، وذلك بعد أن تلقت تهديدات من المقاتلين. كما أوقفت القنوات التلفزيونيتان الألمانية، ARD و ZDF، نشاطهما في العراق في أيلول/سبتمبر؛ وأعلنت القناة الفرنسية TF1 في أيلول/سبتمبر إنها لن ترسل أي مراسلين إلى العراق طالما بقي الصحفيان الفرنسيان المختطفان رهن الاحتجاز.

قتل المتمردون خلال العام 2004 عدة عراقيين من العاملين في وسائل الإعلام، فيما يبدو أنه انتقام لما يعتبره المتمردون تعاوناً مع المنظمات الغربية أو التابعة للتحالف، أو انتقام بسبب عملهم الصحفي. وفي تشرين الأول/أكتوبر، قتل أشخاص يشتبه أنهم من المتمردين في بغداد، في حادثتين تفصل بينهما بضعة ساعات، الصحفية دينا محمد حسن، التي تعمل مع القناة التلفزيونية المحلية "الحرّة"، وكرم حسين، وهو يعمل مصوراً مع وكالة أوروبية للصور الصحفية. وقال زملاء الصحفية دينا حسن إنها تلقت ثلاث رسائل تحذرها من العمل مع قناة "الحرّة"، وإن المهاجمين كانوا يصرخون أثناء الهجوم "متعاونة! متعاونة!". أما كرم حسين، فكان قد تلقى تهديداً مكتوباً قبل حوالي ستة أشهر من الاعتداء على حياته، حينما كان يعمل مع مؤسسة إخبارية عالمية أخرى، وورد في الرسالة تحذير له للتوقف عن العمل، كما وصفته الرسالة بأنه "خائن".

في إحدى أخطر الهجمات التي قام بها المتمردون ضد وسائل الإعلام خلال العام 2004، دمرت سيارة مفخخة في تشرين الثاني/نوفمبر مكتب بغداد لقناة "العربية" الفضائية التي تتخذ من دبي مقراً لها، مما أدى إلى مقتل خمسة موظفين وإصابة عدد آخر بجراح. وقد أعلنت منظمة غير معروفة من قبل على موقع إنترنت إسلامي مسؤوليتها عن الانفجار، وقالت إن الهجوم هو "تحذير فقط"، وهددت بشن المزيد من الهجمات على قناة "العربية" ووسائل الإعلام الأخرى العاملة في العراق. وقالت قناة "العربية" إنها تلقت قبل الهجوم عدداً كبيراً من التهديدات من أشخاص وصفوا أنفسهم بأنهم من أتباع المتطرف الأردني، أبو مصعب الزرقاوي، يحتجون في هذه التهديدات على التغطية الصحفية التي تقوم بها القناة، ويطالبون بأن تدعم "الجهاد" ضد الاحتلال الأميركي والحكومة العراقية.

لم تكن هجمات المتمردين هي مصدر الخطر الوحيد الذي يواجهه الصحفيون، فقد قتل على الأقل خمسة صحفيين (جميعهم من العراقيين) جراء إطلاق النار من قبل القوات الأميركية، ويأتي مصدر الخطر هذا في المرتبة الثانية من حيث الأسباب التي

تؤدي إلى مقتل الصحفيين في العراق خلال العام 2004. إن تصاعد الخسائر بالأرواح بين العاملين في وسائل الإعلام على أيدي الجنود الأميركيين، يعزز النظرة السائدة بين بعض الصحفيين، وخصوصاً الصحفيين العرب، بأن القوات الأميركية عادة ما تستخدم القوة باستهتار، أو من غير تمييز، وتتقاعس عن مراعاة وجود الصحفيين في مناطق القتال.

في آذار/مارس، أطلق الجنود الأميركيون النار على صحفيين عراقيين يعملان مع قناة الحرة، مما أدى إلى مصرعهما، وذلك في نقطة تفتيش عسكرية في بغداد. وكان الصحفيان، علي عبد العزيز وعلي الخطيب، قد ذهبا لتغطية الأخبار عقب هجوم صاروخي على فندق قريب من مكان الحادث، وأطلق الجنود نيران أسلحتهم عليهما بينما هما يغادران مسرح الانفجار، وقال الجنود إنهم أطلقوا النار على سيارة "تثير الشبهة" حين إصيبت سيارة الصحفيين. وفي أيلول/سبتمبر، قتل صحفي آخر من العاملين في قناة "العربية"، المراسل الصحفي مازن الطمزي، إذ قصفت طائرة أميركية عربة هجومية أميركية معطلة، من نوع برادلي، بينما كان السيد الطمزي يقف قريباً منها ويرسل تغطيته الإخبارية. كما أصيب في الهجوم عدد آخر من الصحفيين والمدنيين ممن كانوا يقفون بجوار العربة المعطلة.

نشر البنتاغون (وزارة الدفاع الأميركية) التحقيقات التي أجراها بخصوص مقتل ثلاثة صحفيين، وتضمنت: مقتل مصور رويترز، السيد مازن دعة، بالرصاص في آب/أغسطس 2003. وحادثه إطلاق قنبلة من دبابة أميركية على فندق فلسطين في 8 نيسان/أبريل 2003، الذي أدى إلى مقتل مصور رويترز، تاراس برتسيوك، وزميله مصور قناة تيليسينكو الإسبانية، خوسيه كوسو. ومع ذلك فإن التقرير العسكري حول قصف فندق فلسطين قصر عن التصدي للسؤال الأساسي، وهو لماذا لم يجر إعلام الجنود الأميركيين في الميدان إن الفندق كان مليئاً بالصحفيين الأجانب في ذلك الوقت. ووفقاً لتحقيقات لجنة حماية الصحفيين، فقد تقاعس الجيش عن تنفيذ التوصيات التي وضعها هو على أثر التحقيق الذي جرى حول مقتل مازن دعة، وتدعو تلك التوصيات إلى تحسين مستوى أمن الصحفيين في مناطق الصراع. أما بقية قضايا قتل الصحفيين التي تسببت بها القوات الأميركية، فقد بقيت التحقيقات الرسمية سرية، أو أن الجيش لم يفتح تحقيقاً على الإطلاق.

واصلت القوات الأميركية عمليات احتجاز الصحفيين -وهم غالباً من الصحفيين العرب والعراقيين- الذين يعملون في مناطق قريبة من أماكن تواجد القوات الأميركية. وقد كشفت وكالة رويترز الإخبارية أن ثلاثة من العراقيين العاملين لديها تعرضوا لإساءات جنسية وإهانات عندما اعتقلتهم القوات الأميركية قرب الفلوجة في 2 كانون الثاني/يناير بينما كانوا يقومون بتغطية إخبارية لإسقاط مروحية أميركية. كما احتجز في الوقت ذاته السيد علي محمد حسين البدراني، وهو يعمل مصوراً مع شبكة التلفزيون الأميركية إن. بي. سي. وكان مصور وكالة رويترز، السيد سالم عربي، والمراسل الصحفي أحمد محمد حسين البدراني، وسائق يعمل معهما، السيد ستار جابر البدراني، قد احتجزوا لمدة ثلاثة أيام. ووفقاً لما أوردته وكالة رويترز، "أجبر اثنان من الثلاثة على أن يدخل كل منهما إصبعه في مؤخرته ومن ثم يقوم بلعقه، كما أجبر كل منهما على وضع حذاءه في فمه." كما أوردت رويترز إن "الثلاثة قالوا إنهم أجبروا على الإتيان بحركات مشينة بينما كان الجنود يضحكون ويسخرون منهم، والتقطوا صوراً فوتوغرافية." كما زعم الثلاثة الذين يعملون مع رويترز إن الجنود قالوا إنهم سيأخذونهم إلى خليج غوانتانامو في كوبا، وإن الجنود "حرموهم من النوم، وغطوا رؤوسهم بأكياس، وضربوهم وركلهم وأجبروهم على البقاء في أوضاع جسدية مرهقة لفترات طويلة." وقال أحد الصحفيين العاملين مع رويترز إنه كان يخشى من التعرض للاغتصاب، إذ أخبره الجنود إنهم يريدون ممارسة الجنس معه.

أما المصور الذي يعمل مع شبكة إن. بي. سي. والذي احتجز مع الصحفيين العاملين مع رويترز فقال إن عناصر من القوات الأميركية وضعوا كيساً على رأسه وركلوه، ولكنه لم يتعرض لإساءات جنسية. وأجرت السلطات العسكرية الأميركية تحقيقاً بهذا الأمر، ولكنه برء الجنود الأميركيين من أي إثم، وذلك على الرغم من أن المحققين لم يقابلوا أي من ضحايا الاعتداء. وعندما أخذت وسائل الإعلام الأميركية تتحقق من هذه القضايا في تشرين الأول/أكتوبر، قال ناطق باسم البنتاغون لصحيفة نيويورك تايمز إن المحامين التابعين للبنتاغون يتفحصون القضايا لتحديد ما إذا كان من اللازم إجراء تحقيق آخر.

على الرغم من المخاطر الشديدة التي تواجه العاملين في وسائل الإعلام في عراق ما بعد صدام، تم تأسيس العشرات من المطبوعات المستقلة أو الحزبية الجديدة، ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة، وتتراوح بين صحف الإثارة رديئة النوعية، إلى الصحف اليومية الوطنية التي يديرها مهنيون محترفون. وبرغم ذلك، فإن الأوضاع الاقتصادية جعلت من الصعب على المطبوعات المستقلة أن تواصل البقاء، كما تضطر وسائل الإعلام المحلية إلى مواجهة مصاعب كثيرة، بما في ذلك التهديدات من المجموعات المسلحة بسبب التغطية الإخبارية.

مع أن سلطات الاحتلال الأميركية والحكومة العراقية تعهدت بدعم حرية الصحافة في العراق، إلا أنهما اتخذتا خطوات لتقييد الإعلام المحلي خلال العام 2004. ففي آذار/مارس، قامت سلطة التحالف المؤقتة، التي جرى حلها، بإغلاق صحيفة "الحوزة"، وهي صحيفة أسبوعية عراقية مرتبطة برجل الدين الشيعي المتطرف مقتدى الصدر، وذلك بزعم إنها تحرّض على العنف ضد قوات التحالف. وكان مسؤولو سلطة التحالف المؤقتة قد اعترضوا على نشر مقال في الصحيفة حول انفجار سيارة مفخخة في مدينة شيعية تقع إلى الجنوب من بغداد، وزعم المقال إن الانفجار نجم عن انفجار صاروخ أطلقته مروحية أميركية من نوع أباتشي. كما أشارت سلطة التحالف المؤقتة إلى مقال نشرته الصحيفة زعم أن سلطة التحالف المؤقتة "تنفذ سياسة تجويع للشعب العراقي". وقد اعتبر إغلاق الصحيفة، وعلى نطاق واسع، بأنه كان من الأسباب التي ساعدت على اندلاع الانتفاضة الدموية التي قام بها أنصار الصدر في نيسان/إبريل ضد القوات الأميركية.

أما سجل السلطات العراقية المؤقتة في مجال حرية الصحافة، فلا يخلو من الشوائب. ففي أواخر كانون الثاني/يناير، قرر مجلس الحكم العراقي المعين من قبل الولايات المتحدة، منع قناة الجزيرة من تغطية نشاطات مجلس الحكم العراقي في العراق، لأن بث القناة بين "عدم احترام للعراق وشعبه وسبب الضرر لشخصيات دينية وقومية بارزة". وقد احتج مسؤولو مجلس الحكم العراقي على بث مزاعم خلال برنامج معروف حول مساعي إسرائيل لتحقيق تأثير سياسي في العراق، وإن بعض أعضاء مجلس الحكم العراقي وبعض السياسيين العراقيين قد أجروا اتصالات بإسرائيل أو قاموا بزيارتها.

وفي تموز/يوليه، أعلنت الحكومة العراقية المؤقتة عن تشكيل هيئة عليا للإعلام، وتحويلها سلطة فرض عقوبات، بما في ذلك الإغلاق، ضد المؤسسات الإخبارية التي تجتاز في تغطيتها "خطوطاً حمراء" غير محددة. وبعد عشر أيام من ذلك، أعلن رئيس الوزراء العراقي المؤقت، إياد علاوي، عن حظر قناة الجزيرة من تغطية الأخبار لمدة 30 يوماً، واتهم القناة بالتحريض على العنف والكرهية، واستشهد بتقرير لم ينشر صدر عن الهيئة العليا للإعلام. وزعم المسؤولون العراقيون إن تغطية الجزيرة لأخبار عمليات الاختطاف شجعت المقاتلين العراقيين. كما صدر بيان حكومي اتهم قناة الجزيرة بأنها أصبحت لسان حال الجماعات الإرهابية، وأنها تساهم بتقويض الأمن في العراق. وفي أيلول/سبتمبر تقرر تمديد الحظر إلى أجل غير مسمى لأن قناة الجزيرة لم تقدم تفسيراً خطياً لتغطيتها الإخبارية، وتجاهلت الحظر السابق إذ واصلت تغطيتها من العراق، وإجراء مقابلات مع أفراد داخل الأراضي العراقية رغم إغلاق مكتبها. وكانت الجزيرة قد واصلت تغطية محدودة من العراق، وأوضحت إن التقييدات قد أعدها.

عندما قامت القوات التي تقودها الولايات المتحدة بشن هجوم عسكري، على المتمردين في المدينة الشمالية الفلوجة في تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت الهيئة العليا للإعلام تحذيراً شديداً للجهة لكافة وسائل الإعلام أن عليها نقل مواقف الحكومة في تغطيتها، وإلا فإنها ستواجه إجراءات لم تحددها. وطلبت الهيئة من المؤسسات الإخبارية أن تفرّق بين "المدنيين الأبرياء في الفلوجة" والمتمردين. كما أصدرت الهيئة تعليمات لوسائل الإعلام بالألا تضيف "أوصافاً وطنية لجماعات القتل والمجرمين"، وطلبت منها "حجز مساحة من تغطيتكم الإخبارية لعرض موقف الحكومة العراقية، التي تعبر عن آمال معظم العراقيين".

أشار صحفيون محليون وأجانب عن تزايد في حالات الاعتداءات، والتهديدات، والاعتقال، والتدخل من قبل الشرطة العراقية. وفي آب/أغسطس، حاول عناصر من الشرطة أن يأخذوا عنوة كاميرا من مصورة برنامج "نايت رايدر"، السيدة أليسون لونغ، بعد أن قامت بتصوير عناصر من الشرطة وهم يضربون رجلاً مشتبهاً به بالقرب من مركز المؤتمرات في بغداد. وحينما قاومت السيدة لونغ منع الشرطي من انتزاع الكاميرا منها، وكان يرتدي ملابس مدنية، أتى شرطي آخر وصوب سلاحه نحو رأسها وهددها بالقتل إذا لم تقم بالتخلي عن الكاميرا، ومن ثم تدخل شرطي آخر وأنهى الاعتداء.

في 15 آب/أغسطس، أثناء المواجهة العسكرية بين القوات الأميركية وقوات الصدر في النجف، وجهت السلطات المحلية العراقية أمراً للصحفيين بمغادرة المدينة خلال ساعتين، وادعت أن ذلك لأسباب تتعلق بسلامتهم. وقام عناصر الشرطة بزيارتين للفندق الرئيسي الذي يضم وسائل الإعلام العالمية، وأمروا الصحفيين بمغادرة المدينة وإلا تعرّضوا للاعتقال. وقام معظم الصحفيين بالمغادرة أخيراً. وحدث في اليوم ذاته أمام مكتب محافظ النجف، وبحسب ما أورد صحفيون بريطانيون كانوا بالمكان، أن ضابط شرطة يرتدي ملابس مدنية حذر الصحفيين المتواجدين في المكان، وأمرهم بمغادرة المدينة خلال ساعتين، وإذا لم يقوموا بذلك فستقوم الشرطة "بإطلاق النار" عليهم.

وبعد عشرة أيام من ذلك، وفقاً لمصادر لجنة حماية الصحفيين ومراسلين صحفيين دوليين، قام عدد من عناصر الشرطة، بعضهم مقنعون ويطلقون نيران أسلحتهم في الهواء، بتهديد واعتقال العشرات من الصحفيين المقيمين في الفندق ذاته. أقتحم

عناصر الشرطة أبواب الفندق، وأخرجوا الصحفيين من غرفهم، وقام بعضهم بتهديد الصحفيين الذين لم يغادروا بالقتل. وبعد ذلك تم نقل الصحفيين على متن شاحنات لا مقاعد فيها إلى مركز محلي للشرطة، حيث تم احتجازهم هناك لمدة ساعة. وأخبر عناصر الشرطة الصحفيين أنهم اعتقلوا رداً على قيام قناة العربية ببث تقرير يفيد بأن الشيخ الشيعي المعروف، آية الله علي السيستاني سوف يصل إلى النجف على رأس تظاهرة.

إسرائيل والمناطق المحتلة (بما في ذلك مناطق السلطة الفلسطينية)

في حين أصبح العراق يسيطر على اهتمام وسائل الإعلام في الشرق الأوسط، واجه الصحفيون الذين يعملون على تغطية مناطق مشتتة رئيسية أخرى، بصمت، صنوفاً مألوفة من المخاطر في عملهم. بقيت الضفة الغربية وغزة المحتلتان من أكثر الأماكن خطورة للصحفيين خلال العام 2004، وظل من الصعب توقع مسار العمل في أي من المهمات الصحفية هناك، وذلك عائد بصفة كبيرة إلى تصرفات الجنود الإسرائيليين. وعلى الرغم من أن الوضع لم يصل إلى مستوى الفظاعة الذي ساد في السنوات السابقة، مثل العام 2002 حين كان القتال في ذروته، فقد واصل الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية ارتكاب شتى أنواع الإساءات ضد الصحفيين العاملين، الذين يواجهون خطر التعرض لإطلاق الرصاص، والإساءات الجسدية، والاعتقال، إضافة إلى قيود شديدة على حريتهم بالتنقل.

منذ بدء الانتفاضة في العام 2000، أدى إطلاق النيران من القوات الإسرائيلية إلى مقتل عدة صحفيين وأصابة العشرات منهم بجراح. وعلى الرغم من أن شدة الصراع قد انخفضت في في المناطق المحتلة، فقد ظلت المخاطر التي تواجه الصحفيين مخاطر حقيقية. وكما كان الأمر في السنوات السابقة، عانى الصحفيون الفلسطينيون من معظم الإصابات بالأرواح. قتل صحفي واحد على الأقل خلال العام 2004، وهو محمد أبو حليمة، الطالب في كلية الصحافة في جامعة النجاح الواقعة في نابلس في الضفة الغربية، ويعمل في محطة إذاعية تابعة للجامعة، هي محطة النجاح. وكان محمد أبو حليمة قد قتل برصاص يبدو أنه أطلق من جانب القوات الإسرائيلية، بينما كان يقوم بتغطية صحفية لنشاطاتها قرب مخيم بلاطة للاجئين الذي يقع خارج نابلس. وقال صحفيون محليون إنه عندما أصيب بالرصاص، كان يقف بين حشد من الناس في منطقة شهدت في وقت سابق مصادمات بين شباب فلسطينيين وقوات الجيش الإسرائيلي. وقال ناطق باسم قوات جيش الدفاع الإسرائيلي، "بحسب ما نعلم، فإنه [أبو حليمة] ليس صحفياً". وإنه كان "مسلحاً وفتح النار على قوات جيش الدفاع الإسرائيلي". وإن قوات جيش الدفاع "ردت على مصدر النيران". وقد أنكر كل شهود العيان هذه المزاعم.

تعرض صحفيون لرصاص قوات الدفاع الإسرائيلية في عدد من الحوادث الأخرى، ونجوا في اللحظات الأخيرة من التعرض لإصابات شديدة. في 9 آذار/مارس، أصيب مصور وكالة الأنباء الفرنسية، السيد سيف الدحلة، بجرح في فخذه جراء إصابته بالرصاص أو شظايا رصاص، بينما كان يغطي غارة إسرائيلية على مدينة جنين في الضفة الغربية. وقال السيد الدحلة وصحفي آخر إنهما كانا يعطيان حادثة قيام شباب فلسطينيين برشق دبابة إسرائيلية بالحجارة عندما فتح جندي رصاص رشاش آلي باتجاههم. وكان السيد الدحلة وزميل آخر بالقرب منه في ذلك الوقت يرتديان سترات واقية، وخوذات، وملابس مكتوب عليها "صحافة". وفي أيار/مايو، أصيب مصور يعمل مع وكالة الأنباء الفرنسية، السيد محمود الهمص، بجرح في فخذه، بينما كان يغطي حادثة قيام شباب بإلقاء حجارة على الجنود الإسرائيليين.

أثناء العملية العسكرية الكبيرة التي شنها الجيش الإسرائيلي في غزة في شهر تشرين الأول/أكتوبر، احتجت "جمعية الصحافة الأجنبية في إسرائيل (FPA)"، على أن صحفيين يستقلون سيارات معلمة بإشارات الصحافة "جرى استهدافهم بذخائر حية" في ثلاث حوادث على الأقل بينما كانوا يقومون بتغطية المصادمات. وقالت "جمعية الصحافة الأجنبية" إنه في حين لم يكن من الواضح من فتح النيران باتجاههم، إلا أن المجموعة حددت حالات معينة كان فيها جنود قوات الدفاع الإسرائيلية مسؤولون عن إطلاق النار.

وواصلت قوات الدفاع الإسرائيلية شن هجمات عسكرية ضد وسائل الإعلام التي تتهمها "بالتحريض". ففي حزيران/يونيه، نفذت قوات الدفاع الإسرائيلية هجوماً صاروخياً في غزة على بناية تأوي عدة مؤسسات إعلامية، من ضمنها مكتب هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، وقناة الجزيرة القطرية، والقناة التلفزيونية الألمانية ARD. وقال مسؤولون إسرائيليون إنهم استهدفوا المبنى لأن جماعة حماس المسلحة كانت تستخدمه كقاعدة لتوزيع "مواد تحريضية". كما قالت السلطات الإسرائيلية إن

المبنى كان "مركز اتصالات على ارتباط دائم بالإرهابيين"، وكان يستخدم "كقناة تعلن حماس من خلالها عن مسؤوليتها عن الهجمات الإرهابية". ومن المحتمل أن الهدف المقصود كان مكتب الجيل الصحفي، والذي كان يأوي سابقاً مجلة أسبوعية لها ميول إسلامية. كما أصيب في الهجوم بجراح خفيفة، موظفان يعملان مع شركة رامتان للإنتاج التلفزيوني، وهي شركة تقدم خدمات صحفية وبتاً فضائياً لعدد من وسائل الإعلام العالمية التي تعمل من المبنى ذاته.

قُتل على الأقل سبعة صحفيين في المناطق المحتلة منذ العام 2000 – وكانوا جميعاً قد أصيبوا برصاص الجيش الإسرائيلي. وقد قصر الجيش عن إجراء تحقيقات علنية جادة في معظم الحالات، بما في ذلك حادثتي مقتل المصور البريطاني المستقل جيمس ميلر، والمصور نزيه دروزة الذي يعمل مع المحطة التلفزيونية الإخبارية لووكالة أسوشيتد برس. وكانا قد قُتلا برصاص الجيش الإسرائيلي في حادثتين لا يفصل بينهما سوى أسبوعين في ربيع العام 2003. وفي شباط/فبراير، أرسلت لجنة حماية الصحفيين رسالة إلى رئيس هيئة الأركان لقوات الدفاع الإسرائيلية، الجنرال موشيه يعالون، تطالبه بالحصول على معلومات حول تحقيقات قوات الدفاع الإسرائيلية في الحادثتين. وفي رسالة الرد، قالت قوات الدفاع الإسرائيلية إن التحقيق في حادثة مقتل جيمس ميلر ما زال مستمراً، ومن المتوقع أن ينتهي "في المستقبل القريب". كما قالت قوات الدفاع الإسرائيلية إن المدعي العام العسكري كان يعمل على مراجعة تحقيق جرى في حادثة مقتل نزيه دروزة. وحتى نهاية العام، لم تحدث أية تطورات جديدة في أي من الحادثتين.

تواصلت الهجمات على الصحفيين من قبل المستوطنين اليهود المسلحين والقوات الإسرائيلية. وفي حزيران/يونيه، قام عناصر من حرس الحدود الإسرائيلي بضرب المصور المستقل المخضرم، السيد عطا عويسات، حتى أنه فقد الوعي جراء الضرب، وذلك لأنه قاوم محاولة الجنود لمصادرة الكاميرا التي يحملها. وكان عويسات حينها يغطي تظاهرة ضد الحاجز العازل الذي تقيمه إسرائيل في الضفة الغربية.

منذ العام 2000، جعل الجيش الإسرائيلي أمر انتقال الصحفيين في أنحاء المناطق المحتلة، أمراً صعباً وخطراً. فنقاط التفتيش العسكرية عادة ما تتسبب بتأخير كبير للصحفيين الأجانب، والذين قد يقرر الجنود منعهم من عبور نقطة التفتيش دون أي سبب محدد. وكثيراً ما يعلن الجيش أن مناطق محددة هي مناطق عسكرية مغلقة، ولا يُسمح للصحفيين دخولها. ومع ذلك، يتمكن الصحفيون الأجانب أحياناً من استخدام طرق بديلة لتجنب تلك القيود.

في العام 2004، كان قطاع غزة مسرحاً لعنف متزايد وعدة عمليات عسكرية إسرائيلية عنيفة، مما زاد من صعوبة سفر الصحفيين الأجانب إلى القطاع. وقد منع الصحفيين لفترة وجيزة خلال شهر آذار/مارس، من دخول غزة، على أثر الهجوم العسكري الإسرائيلي الذي أودى بحياة قائد حركة حماس، أحمد ياسين، وكذلك أثناء العملية العسكرية التي قام بها الجيش في فصل الخريف. وفي نيسان/إبريل، فرض الجيش بصفة مؤقتة قيوداً مرهقة تطلبت تواجد خمس صحفيين معاً على الأقل في معبر إيريز للسماح لهم بدخول غزة.

ويواجه الصحفيون الفلسطينيون قيوداً أشد صرامة على حريتهم بالتنقل في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن شبه المستحيل بالنسبة لمعظمهم أن يتمكنوا من المرور عبر نقاط التفتيش العسكرية المنتشرة في كافة أنحاء الضفة الغربية، إذ يفترضون لوثائق الاعتماد الصحفية الملائمة. ففي كانون الثاني/يناير 2002، أعلن مكتب الصحافة التابع للحكومة الإسرائيلية عن تعليق وثائق الاعتماد الموجودة بحوزة معظم الصحفيين الفلسطينيين القاطنين في المناطق المحتلة، بما في ذلك الصحفيين الذين يعملون مع وسائل الإعلام الدولية. ويحصل الصحفيون على وثائق الاعتماد من مكتب الصحافة الحكومي من خلال بطاقة يصدرها لهم، وهي تسهل تنقل الصحفيين عبر نقاط التفتيش العسكرية.

في نيسان/إبريل، أصدرت محكمة العدل العليا الإسرائيلية قراراً جرى الترحيب به، ويقضي بأنه لا يحق لمكتب الصحافة الحكومي فرض قيود عامة على اعتماد الصحفيين الفلسطينيين، وأنه يجب منح الصحفيين الفلسطينيين وثائق اعتماد صحفية طالما يمكنهم الحصول على ترخيص أممي. وفي حين كانت المؤسسات الإخبارية تأمل بأن ينعكس هذا القرار من خلال حصول عدد أكبر من الصحفيين الفلسطينيين على وثائق اعتماد صحفية، إلا أنه لم يحدث سوى تغير طفيف، ولم يحصل عليها سوى عدد قليل منهم. وقد عقدت لجنة حماية الصحفيين اجتماعاً مع مدير مكتب الصحافة الحكومي، السيد داني سيمان، وقال إنه يتعين على الصحفيين الذين يقدمون طلبات للحصول على بطاقة اعتماد صحفية من المكتب، أن يحصلوا أولاً على ترخيص أممي، وأن يظهروا أن عملهم يوجب عليهم العمل في إسرائيل. وأوضح أن عملية الحصول على بطاقة اعتماد ستكون صعبة للفلسطينيين.

وفي السنوات الأخيرة، زاد مكتب الصحافة الحكومي من صعوبة حصول موظفي التصوير الأجانب على تراخيص للعمل في إسرائيل والمناطق المحتلة. ولا تمنح هذه التراخيص حالياً إلا بعد مشقات كبيرة، وهي تراخيص مؤقتة. ويدعي مكتب الصحافة الحكومي إن هذا السياسة نتجت عن ضغوطات قامت بها الاتحادات العمالية؛ ومع ذلك، يقول الصحفيون الأجانب، إن هذا الأمر ما هو إلا ذريعة أخرى لإعاقة عملهم.

على عكس ما كان عليه الحال أثناء الانتفاضة الأولى (1987 – 1993)، لا يعمل سوى عدد قليل فقط من الصحفيين الإسرائيليين في تغطية المناطق المحتلة، إضافة إلى عدد قليل من المرسلين الصحفيين المستقلين أو الصحفيين المرافقين بالوحدات العسكرية الإسرائيلية. ويقول الصحفيون الإسرائيليون إنهم يخشون من هجمات المقاتلين الفلسطينيين. وفي آذار/مارس 2001، أصدر الجيش أمراً يحظر على كافة الإسرائيليين دخول المناطق المحتلة إلا إذا وقعوا وثيقة إخلاء طرف، تحل السلطات الإسرائيلية من أي مسؤولية على أمنهم. وأثناء الغارات العسكرية التي حدثت في أواخر أيلول/سبتمبر، وفي تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت الحكومة حظراً أكثر تشدداً يمنع الإسرائيليين من دخول غزة، حتى إن وقعوا وثيقة إخلاء طرف.

قامت قوات الأمن بطرد اثنين من الصحفيين خلال العام 2004. ففي أيار/مايو، قامت السلطات الأمنية باحتجاز الصحفي البريطاني بيتر هونام الذي يبلغ عمره 60 عاماً، وكان يعمل مع هيئة الإذاعة البريطانية في إعداد برنامج وثائقي، وذلك بعد أن حضر لعقد مقابلة مع مردخاي فعنونو، الذي كان قد أنهى لتوه حكماً بالسجن لمدة 18 عاماً بعد إدانته بجريمة الخيانة لأنه سلم معلومات حول برنامج إسرائيل النووي لوسائل الإعلام الأجنبية. وقد حظر على فعنونو بعد إطلاق سراحه التحدث مع أجنبي أو التحدث عن الوقت الذي أمضاه كموظف تقني في مفاعل ديمونة النووي. كان هونام هو الصحفي الذي نشر قصة فعنونو للمرة الأولى في صحيفة "تايمز" البريطانية في العام 1986، وقد رتب هذه المرة ان تقوم امرأة إسرائيلية بتصوير مقابلة بالفيديو نيابة عنه، إذ كان فعنونو ممنوعاً من التحدث إلى أجنبي. قامت الشرطة باعتقال هونام، وأرسلته إلى جهاز الأمن الإسرائيلي، شين بيت. وقال هونام إنه اتهم بالتجسس، واحتجز في زنزانه على جدرانها آثار غائط، وبقي فيها لمدة يوم واحد. وأخيراً أفرج عنه دون توجيه أي تهمة شرط أن يغادر البلاد خلال 24 ساعة. وبعد شهر من ذلك، منعت الحكومة بيتر هونام من دخول إسرائيل في المستقبل، إذ اعتبرت أنه يشكل خطراً أمنياً محتملاً.

وفي قضية أخرى، احتجزت السلطات الإسرائيلية الناشطة والصحفية المستقلة إيوا جازيوتش لدى وصولها إلى مطار بن غوريون في شهر آب/أغسطس، إذ منعتها السلطات من دخول البلاد "لأسباب أمنية"، ولارتباطها بمجموعة ناشطين مؤيدة للفلسطينيين. وقد احتجزت لمدة ثلاثة أسابيع حينما سعت للاعتراض على احتجازها من خلال القضاء، ولكنها في النهاية تخلت عن القضية وجرى إبعادها إلى بريطانيا. وقد أشار المسؤولون الإسرائيليون إلى نشاط الصحفية جازيوتش مع حركة التضامن الدولية (ISM)، وهي مجموعة ناشطين مؤيدة للفلسطينيين تقوم بعمليات احتجاج ضد السياسات العسكرية الإسرائيلية في المناطق المحتلة، كما أشاروا إلى "اتصالها بأعضاء في منظمات إرهابية" وقالت جازيوتش إنها حضرت إلى إسرائيل كي تكتب عن حركة السلام الإسرائيلية للمجلة اليسارية الشهرية ريد بيپر (Red Pepper).

مناطق السلطة الفلسطينية

لقد دشن موت القائد الفلسطيني ياسر عرفات نهاية مرحلة في السياسات الفلسطينية والشرق أوسطية. وقد صرح البعض أن موت عرفات سيؤدي إلى تحسن في ظروف الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن هذا الأمر غير مؤكد على الإطلاق. خلال العام 2004، عمت حالة من انعدام القانون معظم أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، وسط فراغ القوة الذي نشأ عن إضعاف السلطة الفلسطينية. ونتيجة لذلك، وجد الصحفيون أنفسهم معرضين لخطر متزايد من العصابات المسلحة، والفصائل السياسية المنشقة، وبقايا قوات الأمن الفلسطينية، والتي كثيراً ما كانت تستهدف الصحفيين. وكما كان الحال خلال العام 2003، هاجمت هذه الجماعات الصحفيين ونهبت مكاتب وسائل الإعلام، فيما يعرف على نطاق واسع إنه كان هجمات انتقامية ضد التغطية الإخبارية التي لم تعجبها، وخصوصاً ما يتعلق بالنزاع السياسي ضمن الفصائل الفلسطينية.

في شباط/فبراير، قام ثلاثة رجال فلسطينيين مقتنعين يحملون بنادق آلية باقتحام مكاتب تلفزيون القدس التعليمي، الذي يتخذ من رام الله مقراً له، واعتدوا على الموظفين، ودمروا الأجهزة لأسباب لم تتضح بعد. وفي الشهر ذاته، قام مهاجمون مجهولون بتدمير أجهزة الكمبيوتر في مكتب صحيفة "الدار" الأسبوعية في مدينة غزة، والتي كانت متحالفة مع رئيس الجهاز الأمني

السابق في غزة، محمد دحلان. وفي شباط/فبراير أيضاً، أوردت منظمة فلسطينية محلية معنية بحقوق الإنسان، إن مهاجمين مجهولين قاموا بإشعال النار في سيارة تابعة للمرسل الصحفي منير أبو رزق الذي يعمل في صحيفة "الحياة الجديدة" في غزة، فيما يُعتقد أنه انتقام بسبب التغطية الإخبارية للصحيفة.

قال صحفيون يعملون لقناة الجزيرة الفضائية التي مقرها قطر، وقناة العربية الفضائية التي مقرها دبي، إنهم تلقوا تهديدات عبر مكالمات هاتفية من رجال عرفوا على أنفسهم بأنهم ضباط من قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، أو أعضاء منشقين عن حركة فتح التي يتزعمها ياسر عرفات. وتركزت التهديدات حول تغطية القتال الذي نشب في قطاع غزة بعد قيام عرفات في 17 تموز/يوليه، بتنصيب ابن عمه، موسى عرفات، في منصب رئيس جهاز الأمن في المناطق الفلسطينية. وقال السيد سيف الدين شهيد، وهو مراسل قناة العربية في غزة، إن شخصاً يدعي إنه يمثل قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية هدد بحرق مكتب القناة إذا لم تتخذ القناة جانب الحذر في تغطيتها الإخبارية، مشيراً بذلك إلى تغطية القناة للوضع السياسي الداخلي. وقال أحد مراسلي قناة الجزيرة إن شخصاً اتصل به وعرف على نفسه بأنه يمثل جناحاً منشقاً عن حركة فتح، وأخبره إن القناة "ستتحمل المسؤولية" على التغطية التي قامت بها.

وفي هجوم تميّز بالوحشية الشديدة، قام رجلان مقنعان بضرب مصور وكالة الأنباء الفرنسية، السيد جمال عاروري، بالقرب من منزله، واستخدما في ذلك عصي خشبية. ويعتقد عاروري أن المهاجمين ينتميان للجهاز الأمني التابع للسلطة الفلسطينية، أو مقاتلين على صلة بها. وقد أتى الهجوم بعد نشر صورة كان قد التقطها عاروري في العام 2003، على شبكة الإنترنت (ويظهر في الصورة ثلاثة رجال مطلوبين من إسرائيل مختبئين في مقر عرفات).

هذا، وقد هدّدت جمعية الصحفيين الفلسطينيين المؤيدة للسلطة الفلسطينية، باتخاذ إجراءات ضد الصحفيين الذين يقومون بتغطية النزاعات الداخلية. وفي حزيران/يونيه، أعلنت الجمعية عن حظر "تناول أو التعامل مع أي نوع من التصريحات التي تنطرق للأحداث الداخلية وتتضمن في سطورها كلمات تمس بالآخرين أو تشهّر بهم أو تضرهم." وقال بيان الجمعية إن الصحفيين الذين ينتهكون هذا الحظر سوف يعاقبون، ولكن لم يوضح البيان ماهية العقاب.

وفي تطور جديد يبعث على الأسى، قام مسلحون في قطاع غزة باختطاف أحد المرسلين الصحفيين، وفشلوا في محاولة اختطاف أخرى جرت قبل ذلك. ففي 27 أيلول/سبتمبر، اختطف المخرج المخضرم رياض علي، الذي يعمل مع شبكة سي. إن. إن الإخبارية، إذ اعترض مسلحون السيارة التي كان يستقلها مع زملاء من الشبكة. وقد أطلق سراحه في اليوم التالي دون أن يتعرض لأذى. وفي أيار/مايو، حاول رجال مسلحون إجبار مراسل صحيفة نيويورك تايمز، جيمس بينيت، على ركوب سيارة كانت تنتظر في الجوار، بينما كان يقف خارج مستشفى في غزة أثناء فترة شهدت تصاعد في العنف. ولكنه قاوم المهاجمين وتجنب الاختطاف.

الأردن

العودة الحكومية بالتحديث والإصلاح في المملكة الأردنية الهاشمية، لم تقد إلى تحقيق حرية أكبر للصحافة. في أيار/مايو أجرى مركز محلي للدفاع عن حرية الصحفيين استبياناً للصحفيين، وقال فيه 70 بالمئة من الصحفيين والمحررين المشتركين، إن حريات وسائل الإعلام بقيت على حالها أو إنها تراجعت. ويعتقد 65 بالمئة من المشتركين أن وسائل الإعلام لا تعمل بصفة مستقلة وأن السلطات تتدخل باستمرار في التغطية الإخبارية.

على الرغم من كثرة المطبوعات الخاصة، وأن الصحافة الأردنية تتمتع بمقدار من الحرية أكبر مما هو سائد في المنطقة، إلا إن الصحفيين يظلون مقيدون بنظام راسخ من القيود المباشرة وغير المباشرة.

في كانون الثاني/يناير، قام عناصر من جهاز الأمن باعتقال موفق محادين، وهو مدير تحرير صحيفة "الوحدة" الأسبوعية، وذلك بتهمة نشر "معلومات كاذبة وضارة" حول القوات المسلحة الأردنية. وكان محادين قد نشر مقالة ناقشت التعاون ما بين الجيش الأردني والقوات الأميركية في العراق، وهو موضوع حساس في المملكة. وقد قام مسؤولون أمنيون ومسؤولون من نيابة محكمة أمن الدولة باستجواب المحرر محادين، وتم الإفراج عنه في اليوم ذاته دون توجيه أي تهمة.

وفي أيار/مايو، أصدر مدعي عام محكمة أمن الدولة أمراً بالقبض على فهد الريماوي، رئيس تحرير الصحيفة الأسبوعية الخاصة "المجد"، بتهمة خرق القانون الجنائي في البلاد من خلال الإساءة للعلاقات مع دولة عربية صديقة. وقد أثار الريماوي غضب السلطات بكتابة مقال اتهم فيه المسؤولين السعوديين بالخضوع للولايات المتحدة الأميركية من خلال دعم الأهداف العسكرية الأميركية في العراق. ووجهت السيدة أسمى خضر، وهي الناطقة الرسمية باسم الحكومة، وناشطة سابقة في مجال حقوق الإنسان، توبيخاً للريماوي بالقول إن "على الريماوي أي يحترم بعض الضوابط الأخلاقية والمصلحة الوطنية" ولاحقاً تم الإفراج عن الصحفي بعد أن أمضى يومين في السجن؛ وتم السماح له بمواصلة نشر الصحيفة بعد أن أمرت المحكمة بتعليق صدورها، بشرط أن يوافق على نشر مقال يوضح فيه إن العلاقات السعودية الأردنية هي علاقات قوية، وإنه لم يقصد الإساءة لتلك العلاقات.

لم تنتهي مشاكل الريماوي عند ذلك الحد، ففي أيلول/سبتمبر، أصدر مدعي عام محكمة أمن الدولة أمراً بإيقاف صدور عدد من صحيفة "المجد"، بسبب اعتراض الحكومة على مقال عن المساعدات النفطية للأردن التي تقدمها عدة دول خليجية. بعد ذلك ببضعة أيام قام المدعي العام بإلغاء ترخيص الصحيفة، ولكن أعيد الترخيص لاحقاً بعد أن صدرت احتجاجات عن الصحفيين.

قدمت الحكومة اقتراحاً بإجراء تعديلات على قانون المطبوعات والنشر من أجل منع اعتقال الصحفيين أو سجنهم بسبب مخالفتهم صحيفة. ولكن بحلول نهاية العام، لم يكن البرلمان قد وافق على التعديلات بعد. وعلى أي حال، لن يكون للتعديلات أثر كبير، فهناك مواد في القانون الجنائي وقوانين أخرى، تسمح للسلطات باحتجاز الصحفيين ومقاضاتهم وسجنهم بسبب أمور متعلقة بعملهم.

إن القوانين التقييدية ما هي سوى إحدى الوسائل التي تستخدمها الحكومة لفرض سيطرتها. إذ يستخدم المسؤولون، ومن وراء الكواليس، نظاماً فعالاً من الضغوط غير المباشرة لإبقاء الصحفيين تحت السيطرة. فمن الأمور الشائعة قيام عناصر أمن الدولة بإجراء اتصالات هاتفية مع الصحفيين أو إرسال تهديدات لهم، مما يكبح حماس الصحفيين. كما تعمل الأجهزة الأمنية على توظيف صحفيين في صفوفها لمراقبة زملائهم.

تفاخر البلاد بوجود عشرات من الصحف والمجلات الخاصة، ولكن تبقى الرقابة الذاتية منتشرة. ويتجنب الصحفيون انتقاد الملك، والأسرة المالكة، والجيش، والأجهزة الأمنية. ففي تشرين الثاني/نوفمبر، على سبيل المثال، تجنبت الصحف في افتتاحياتها وتعليقاتها أي ذكر لقرار الملك عبدالله الثاني بإعفاء أخاه غير الشقيق من ولاية العرش. وكذلك فإن وجود قوات أميركية في البلاد هو أمر غير مسموح بالتحدث عنه. وتنتزع الصحف الأسبوعية الخاصة أن تكون أكثر جراءة من الصحف اليومية في تغطيتها السياسية.

في العام 2003، قدمت الحكومة نظاماً لترخيص محطات الإذاعة والتلفزيون الخاصة، منهيبة بذلك احتكارها لوسائل الإعلام المسموعة والمرئية. ووفقاً لصحفيين محليين، فقد تم ترخيص ست محطات إذاعية على الأقل، ولكن الحكومة قالت إنها لن تقبل طلبات الترخيص الجديدة في الوقت الحالي. أما المحطات التي حصلت على ترخيص، فهي لا تبث سوى برامج موسيقية وترفيهية. وتنص أنظمة الترخيص على دفع مبلغ مالي باهظ للحصول على ترخيص لإذاعة أخبار سياسية.

الكويت

من المعترف به على نطاق واسع، أن الصحافة الكويتية هي الصحافة الأكثر تمتعاً بالحرية ضمن دول الخليج. فكثيراً ما تقسح الصحف مجالاً لإيصال صوت المعارضة السياسية في البلاد. كما أن كتاب الأعمدة لا يتهيبون من انتقاد المسؤولين الرسميين المدنيين بالفساد وسوء الإدارة. ولكن قوانين جرائم الصحف تظل موجودة، وقد واجه عدد من الصحفيين ملاحقة قضائية خلال العام 2004.

أنهت الحكومة احتكارها للبيث الإذاعي والتلفزيوني، ومنحت ترخيصاً لأول قناة تلفزيونية خاصة، وهي القناة الإخبارية الفضائية "الرأي"، التي انطلقت في تشرين الأول/أكتوبر. وقال صحفيون إن قناة الرأي تغلب عليها البرامج الترفيهية والدينية، والقليل جداً من الأخبار. ويحظر قانون الصحافة في البلاد انتقاد الأمير، وهو ما يعاقب عليه بالسجن لمدة ستة أشهر. كما يخول

القانون الحكومة بتعليق صدور الصحف وسجن الصحفيين بسبب "الإساءة للأدب العامة"، و "ذم الذات الإلهية والرسول"، و "انتهاك المصالح الوطنية"، و "بذر الفتن بين الناس".

منذ سنوات عديدة يحاول الصحفيون الكويتيون والمشرعون تعديل القانون، ولكن محاولاتهم أعيقت بسبب مراوحة البيروقراطية في البرلمان، والخلافات بين الصحفيين والحكومة حول طريقة إعادة صياغة القانون. ومن المتوقع أن يناقش البرلمان نسخة جديدة عن القانون خلال العام 2005. ويأمل الصحفيون بإلغاء عقوبات السجن للمخالفات الصحفية، ومنع المسؤولين من تعليق إصدار الصحف أو إغلاقها، وإزالة القيود الحالية عن عدد الصحف اليومية التي يسمح بترخيصها. ومع ذلك، ما زالت الحكومة وبعض المشرعين يقاومون بعض مقترحات التعديلات. وبحلول نهاية العام، لم يكن من الواضح ما الذي سيترتب عن النقاش.

تم تعليق صدور صحيفة واحدة على الأقل خلال العام 2004. ففي تشرين الأول/أكتوبر، منعت الحكومة صدور صحيفة "الشعب" الأسبوعية الثقافية الاجتماعية لمدة ثلاثة أشهر، وذلك لانتهاكها شروط ترخيصها من خلال قيامها بنشر أخبار سياسية. وتوقع محرر الصحيفة أن موضوعاً نشرته الصحيفة قد أثار غضب السلطات، وهو يتعلق بصفقة سلاح حكومية يُزعم إنه تخللها عملية احتيال.

واصلت الحكومة رفع دعاوى قضائية ضد المرسلين الصحفيين، بتهمة القذف. وقد وجهت الحكومة تهمة القذف بحق القضاء، للكاتب مشعل الملحم، الذي يكتب في صحيفة "الطلیعة" الأسبوعية، وذلك بسبب عدة مقالات كتبها حول تجارب تبعث على الإحباط، لرجل يراجع المحاكم في بلد من بلدان الخليج لم يذكره بالاسم، وقد افترضت السلطات إنه يعني الكويت. وقد أسقطت القضية لاحقاً، وفقاً لما قاله موظفون في الصحيفة.

في العام 2004، أعادت الحكومة فتح شكوى قانونية كانت قد أسقطت في العام 2003، ضد محمد الجاسم، وهو ناشر صحيفة الوطن اليومية؛ وقد وجهت إليه تهمة إهانة الأمير في خطاب ألقاه. ويعتقد محمد الجاسم أن هذه التهمة قد اختلقت انتقاماً منه بسبب المساعي التي يقوم بها للتخفيف من تشدد قانون الصحافة. وفي نيسان/إبريل 2004، قرر مسؤولون حكوميون سحب الشكوى بصفة نهائية، وبحلول نهاية العام بدا أن القضية مغلقة.

يتشابه الوضع في الكويت مع الأوضاع السائدة في الدول العربية الأخرى، من ناحية أن المسؤولين الكويتيين ينزعجون من انتقاد الدول العربية الصديقة، وخصوصاً السعودية، ويعاقب القانون كل من يوجه انتقاداً كهذا. ففي آب/أغسطس، منعت السلطات تداول الفلم الوثائقي "فهرنهايت 11/9" للمخرج الأميركي مايكل مور، بزعم إن الفلم يهين الأسرة المالكة السعودية.

لبنان

إن الصحافة اللبنانية هي الأكثر حيوية ضمن عالم الصحافة في الدول العربية، إذ تسودها السجلات السياسية، وبرامج التلفزيون الحوارية المشحونة. مع هذا، وعلى الرغم من أن عدداً كبيراً من الصحف والمحطات الإذاعية والتلفزيونية عادة ما تنتقد السياسات الحكومية بصفة عامة، إلا أن الصحفيين يتجنبون الانتقاد المباشر للرئيس أميل لحود، والفساد في الحكومة وعالم الأعمال. وتعمل الحكومة على مراقبة وسائل الإعلام مراقبة حثيثة، وتسيطر على الصحافة من خلال التهديد، والمضايقات القانونية.

وتلعب سوريا، التي تنشر ما يقارب 14,000 من جنودها في لبنان، دوراً كبيراً في سياسات البلاد، وتمارس ضغوطاً كبيرة على وسائل الإعلام اللبنانية. ومنذ أن دخلت القوات السورية إلى لبنان قبل 25 عاماً بناءً على طلب الحكومة اللبنانية لإعادة النظام بعد اندلاع الحرب الأهلية، أصبح انتقاد الصحافة لجارة لبنان القوية أمراً ممنوعاً أو مقيداً بشدة. ومع ذلك، أخذ الاستقطاب يتنامى داخل الحكومة اللبنانية بسبب الوجود السوري، ولذلك سمحت لجهات عديدة في الصحافة، مثل الصحيفة اليومية "النهار"، بأن تكون أكثر جرأة في تناولها لهذا الأمر خلال السنوات الأخيرة.

وبضغط من سوريا، التي أردت إبقاء الرئيس لحود المؤيد لسوريا في منصبه، قامت الحكومة اللبنانية بتعديل الدستور في أيلول/سبتمبر، كي تمتد ولاية لحود لثلاث سنوات إضافية. وفي 2 أيلول/سبتمبر، أقر مجلس الأمن الدولي القرار 1559، الذي

دعا إلى إنهاء كافة التدخلات الأجنبية في لبنان. وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر، انفجرت سيارة مفخخة في العاصمة، بيروت، أدى إلى إصابة وزير الشؤون البرلمانية السابق مروان حمادة، الذي عارض تمديد ولاية لحدود. وقد اعتبر هذا الانفجار تحذيراً للمعارضة اللبنانية، بما في ذلك الإعلام.

عادة ما يقوم المسؤولون الحكوميون بالاتصال بالصحف ومحري التلفزيون، لاقتراح موضوعات محددة أو للشكوى من محتوى تغطية إخبارية معينة. وقد تحدث عدة صحفيين للجنة حماية الصحفيين عن وجود رقابة على المقالات الافتتاحية أو حذف أجزاء من بعض المقالات، تحسباً من إغضاب السلطات أو القوى الأمنية. أما المواضيع التي تدفع إلى هذا الشكل من التدخل، فهي انتقاد سوريا، والفساد، والمقاتلين الأجانب في العراق ممن يُزعم إنهم يتوجهون إليها عبر لبنان.

كثيراً ما يواجه المسؤولون تهديدات للصحفيين بالملاحقة القضائية بتهم القذف والتشهير، ولكن لم تصل سوى حالات قليلة نسبياً إلى مرحلة إصدار أحكام قضائية، وعادة ما تكون هذه الأحكام أحكاماً بالسجن أو دفع غرامة مع وقف التنفيذ. لا يعرف أن هناك أي صحفي لبناني سجين حالياً في لبنان. في نيسان/إبريل، أدين إبراهيم عوض، مدير مكتب صحيفة "الشرق الأوسط" في لبنان، بتهمة "إقلاق الأمن الوطني والإساءة لكرامة الرئيس"، وذلك بسبب مقال نشره في كانون الأول/ديسمبر 2001، حول محاولة مزعومة لاغتيال الرئيس لحدود. وقد حكمت عليه المحكمة بالسجن لمدة سنة واحدة وبدفع غرامة مالية، ولكن جرت له محاكمة أخرى في تموز/يوليه وألغى الحكم الصادر بحقه. وقال إبراهيم عوض إنه لم يكتب المقال، وإنه فوجئ بصدور الحكم ضده، إذ إنه لم يُبلِّغ، هو أو محاميه، بعقد جلسة المحكمة. وبعد نشر المقال، أصدر مكتب الرئيس إنكاراً لما ورد فيه، ونشرته صحيفة "الشرق الأوسط" حالاً على صفحتها الأولى. ولم يحمل المقال المذكور اسم مؤلفه، ولكن السلطات لاحقت إبراهيم عوض لأنه مدير مكتب الصحيفة في لبنان.

في أيار/مايو، رفع رئيس الوزراء رفيق الحريري دعوى قضائية ضد القناة الفضائية الخاصة "التلفزيون الجديد" (NTV)، متهماً برامجها الإخبارية "بالتشهير، والاختلاق، والطائفية"، مع أن محامي الحريري لم يقدم أي أمثلة محددة على ذلك. وكانت القناة قد بثت في العام 2004 برامج حول فساد مزعوم في مجلس مدينة بيروت، إضافة إلى تقرير غير صحيح اتهم نجل رئيس الوزراء الحريري بإجراء تعاملات مالية غير قانونية في السعودية، وقد أصدرت القناة اعتذاراً في اليوم التالي عن هذا التقرير. وهذه الدعوى القضائية، التي لم يصدر قرار بشأنها بحلول نهاية العام، ما هي إلا حلقة من سلسلة من الإجراءات القانونية تواجهها القناة التي انتقدت رئيس الوزراء في السابق.

وفي 28 تموز/يوليه، خرج علي حشيشو من بيته، وهو صحفي يعمل مع وكالة رويترز و"التلفزيون الجديد" في مدينة صيدا الجنوبية، ووجد ثلاث قنابل يدوية موضوعة على الشباك الأمامي لسيارته، وقنبله أخرى مخفية وراء الإطار الخلفي للسيارة، وملاحظة مكتوبة تحذره بأن السيارة ملغمة، وبأن عليه التوقف عن العمل مع "التلفزيون الجديد". ولكن لم تنفجر القنابل، ولم يصب أي أحد. ولم تتمكن السلطات من معرفة الفاعل.

يوجد في لبنان عدة محطات تلفزيونية خاصة "مستقلة"، ومعظمها يخضع لسيطرة سياسيين معروفين، أو أنها متحالفة معهم. وفي السنوات الأخيرة، قامت الحكومة بإغلاق بعضها، كما فرضت الرقابة على أجزاء من بثها المباشر، وأجرت تحقيقات جنائية مع الصحفيين حول البرامج التي تنتقد المسؤولين السعوديين أو السوريين أو الحكوميين.

لقد أدى امتلاك السياسيين للعديد من المؤسسات الإخبارية إلى تسييس التغطية الصحفية إلى حد كبير. فرئيس الوزراء السابق، رفيق الحريري، يملك صحيفة "المستقبل" اليومية، إضافة إلى "قناة المستقبل" الفضائية التي تبث برامج إخبارية وترفيهية. ورئيس البرلمان، السيد نبيه بري، يملك محطة تلفزيونية. كما يسيطر سياسيون آخرون أو مجموعات سياسية على حصص في ملكية وسائل إعلام أخرى، كما هو الحال في محطة "المنار" التابعة لحزب الله. ويقول الصحفيون إنهم يمارسون الرقابة الذاتية بصفة يومية لحماية أنفسهم. ومع ذلك، لا تُعتبر الصحف اللبنانية الناطقة بالفرنسية أو الإنجليزية، والتي لا يقرأها سوى عدد محدود من الناس، بأنها تشكل تهديداً للحكومة، ولهذا يمكنها تجاوز الحدود الموضوعة للصحف الأخرى.

قال صحفيون إن قيام الحكومة بإغلاق تلفزيون "المر" (MTV) في العام 2002، ومحطة "جبل لبنان" الإذاعية، اللذان يملكهما السياسي المسيحي المعارض غابريل المر، ما زال له حتى اليوم أثر مفزع على وسائل الإعلام. وقد أغلقت المحطتان التلفزيونية والإذاعية بدعوى أنهما انتهكتا أثناء الانتخابات التي جرت في حزيران/يونيه 2002، القانون الذي يحظر بث البروباغندا أثناء الانتخابات. ويشتهر الصحفيون إن الإغلاق نجم عن قيام تلفزيون المر بتوجيه انتقادات للحكومة ولسوريا.

المغرب

خففت الحكومة من حملة القمع التي شنتها ضد الصحفيين المستقلين بعد التفجيرات الانتخابية المتعددة التي جرت في الدار البيضاء في العام 2003. ولكن الصحفيين المغاربة (وهم من الأكثر جرأة في المنطقة)، ما زالوا مثقلين بالقوانين المجحفة للصحافة، وتدخل الحكومة.

في كانون الثاني/يناير، وقبل يوم واحد من زيارة رئيس الوزراء إدريس جطو لواشنطن، أصدر الملك محمد السادس عفواً عاماً أدى إلى الإفراج عن صحفيين اثنين مسجونين، وإسقاط التهم الجنائية عن عدد آخر من الصحفيين. وكان الصحفي علي المرابط قد أمضى ما يقارب تسعة أشهر في السجن، والصحفي محمد الحرد أمضى سبعة أشهر في السجن، قبل الإفراج عنهما.

وكان اعتقال الصحفيين قد أطلق موجة واسعة من الاستنكار للمغرب، البلد الذي كان يقدم عن نفسه صورة التحديث السياسي والتعبير الحر. وكان علي المرابط يمضي حكماً بالسجن لمدة ثلاث سنوات بسبب "المس بالاحترام والواجب للملك"، و "التشكيك في الوحدة الترابية للبلاد"، وذلك من خلال نشر مقالات ورسومات كاريكاتيرية تعالج القضيتين الأكثر حساسية في المغرب، وهما النظام الملكي، والسيادة المغربية على منطقة الصحراء الغربية المتنازع عليها. وكان محمد الحرد قد سجن بسبب نشر مقاله في صحيفته الأسبوعية لكاتب إسلامي مغربي ناقش خلالها تاريخ الحركة الإسلامية في المغرب، وعلاقتها المزعومة مع الشرطة السرية المغربية. كما صدرت أحكام قضائية أيضاً ضد خمسة صحفيين على الأقل، حكم عليهم فيها بالسجن مع وقف التنفيذ، أو حكم عليهم بأحكام جنائية بعد استئناف الحكم، وقد أسقطت جميع هذه الأحكام بموجب العفو.

تظل الصحف المغربية المستقلة والحزبية من ضمن الصحف الأكثر جرأة في العام العربي. ويعمل الصحفيون المغاربة في ظل تهديد دائم بالملاحقة القضائية. وقد صدر في العام 2002 قانون للصحافة يجرم انتقاد الملك "والمس" بالملكية، والتشكيك في حق المغرب بالسيادة على الصحراء الغربية. ويمكن الحكم على كل من ينتهك القانون بالسجن لمدة خمس سنوات. ويمكن للحكومة أيضاً إلغاء تراخيص النشر، وتعليق صدور الصحف، ومصادرة أعداد الصحف التي يُعتبر أنها تشكل تديداً للنظام العام.

كما يشعر الصحفيون المغاربة بالقلق أزاء جوانب محددة في قانون مكافحة الإرهاب، الذي تم إقراره بعد فترة قصيرة من التفجيرات التي حدثت في الدار البيضاء في العام 2003، واستُخدمت لاحقاً لتعليق صدور ثلاث مطبوعات، وسجن أربعة صحفيين على الأقل ممن كتبوا عن الجماعات المتطرفة. ويضع القانون تعريفاً واسعاً للنشاط الإرهابي بوصفه أي شيء "هدفه الأساسي إقلاق النظام العام". وكذلك فإن "كتابة أو توزيع أي دعاية أو إعلان دعماً لنشاط كهذا" يقع ضمن ما يحظره القانون.

واصل المسؤولون الحكوميون ممارسة ضغوط غير مباشرة على المطبوعات المستقلة. وقد اشتكى صحفيون من الصحيفتين الأسبوعيتين الشقيقتين (*Le Journal Hebdomadaire*)، و "الصحيفة الأسبوعية"، من أن المسؤولين يمارسون الضغوط على المعلنين من أجل دفعهم إلى التوقف عن شراء مساحات إعلانية من الصحيفتين. وفي أيلول/سبتمبر، سعى وزير خارجية المغرب، محمد بن عيسى، إلى الحصول على مبلغ مالي بدل أضرار، بموجب حكم قضائي مثير للريبة في قضية تشهير رفعها ضد محرر المجلنتين، السيد علي عمار، ومدير التحرير، السيد أبو بكر جامعي. جائت المطالبة بالمبلغ فجأة (في الوقت الذي كان الاستئناف جارياً أمام المحكمة العليا)، وذلك بعد أن نشرت صحيفة *Le Journal* مقابلة مع أحد ناقدتي الأسرة المالكة. وقد بدأت الصحيفتان دفع الغرامة الثقيلة، التي تعادل 50,000 دولار أميركي.

تم رفع قضيتين جنائيتين على الأقل ضد صحفيين يعملون في صحف الإثارة (Tabloid)، كما أودع اثنان من المحريرين على الأقل في السجن. وفي إحدى القضايا، صدر في أواخر أيلول/سبتمبر، حكم بالسجن لمدة عام بحق أنس التادلي، مدير صحيفة "أخبار الأسبوع"، وذلك في قضية قذف وتشهير رفعها ضده وزير الاقتصاد، فتح الله ولعلو. ونشأت التهمة من مقال نشره التادلي في نيسان/إبريل، يزعم بأن الوزير ولعلو يخفي ميولاً جنسية مثلية. وكان التادلي وقت صدور الحكم يقضي حكماً بالسجن لمدة ستة أشهر، بسبب مخالفة سابقة متعلقة بالعملة جرى إحياؤها على نحو مفاجئ. ووفقاً لمحامي التادلي، هناك عدة قضايا قذف مرفوعة ضده.

كان الصحفيون الغربيون الذين يعملون في المغرب يواجهون في السابق مضايقات من الحكومة، ولم يختلف الأمر خلال العام 2004. ففي حزيران/يونيه، طردت السلطات المغربية من البلاد المراسل الصحفي تور داغفين دومرسينز، والمصور فريدريك رافيم من الصحيفة اليومية النرويجية *Stavanger Aftenbladet*. وعلى الرغم من أن السلطات لم تقدم أي أسباب لعملية الطرد، إلا أن أحد العملاء الحكوميين الذين قاموا بمرافقة الصحفيين من أماكن إقامتهم، أشار إلى التغطية الصحفية المتعلقة بالصحراء الغربية.

السعودية

الصحف السعودية هي من ضمن الصحف التي تتعرض لأشد أشكال الرقابة في العالم العربي، ولكنها أظهرت في مناسبات متباعدة نوعاً من الحيوية منذ أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001. وقد أظهرت بعض الصحف السعودية جرأة غير معتادة، ونشرت نقداً شديداً للتشدد الديني والفساد الحكومي الذي يقوم به موظفون من المراتب الوظيفية الدنيا، ودعت لإجراء إصلاحات.

في السابق، كانت الصحف مضطرة للحصول على موافقة السلطات قبل نشر أي موضوع حول الجريمة أو الإرهاب. وقد خف شيوع هذه الظاهرة، إذ أمسك الصحفيون بزمام المبادرة. كما أصبحت الصحف أكثر صراحة في نقدها لسياسيات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وكذلك أحياناً تشكك الصحافة في أنظمة الحظر الاجتماعية المتشددة في البلاد. في كانون الثاني/يناير، نشرت الصحف على صفحاتها الأولى صوراً لنساء سعوديات غير محجبات يختلطن مع الرجال في منتدى اقتصادي عُقد في جدة. وعلى أثر ذلك، استتكرت السلطات الدينية العليا المنتدى والصحف.

على الرغم من وجود جيوب للاستقلال في وسائل الإعلام، كثيراً ما يقوم المسؤولون بإقالة المحررين، أو ممارسة الضغوط عليهم لمنع الصحفيين المثيرين للخلافات من الكتابة. وقال صحفيون محليون للجنة حماية الصحفيين إنه تم في العام 2004 حظر التعامل مع عدد من الصحفيين والنشطاء السياسيين، أو تم وضعهم على لائحة سوداء لدى وسائل الإعلام، وذلك بتأثير الضغوط الحكومية. وقد مُنعوا من الكتابة في الصحف، أو أنهم تلقوا تهديدات بعدم التحدث مع وسائل الإعلام العالمية.

تقوم الحكومة أحياناً باحتجاز الصحفيين لغرض التحقيق معهم، فقد اعتقل الصحفي فارس بن حزام الحربي في 21 نيسان/إبريل في مدينة الدمام، وبقي في الحجز لعدة أيام دون توجيه أي تهمة له، وكان يعمل سابقاً في الصحفيين اليوميتين "الوطن"، و "الشرق الأوسط". وقال صحفيون سعوديون إنه اعتقل بسبب مقالات كتبها حول الإرهاب والتطرف في البلاد. وقد طرد السيد الحربي من عمله في عدة صحف سعودية تحت ضغط من السلطات. وفي العام 2004، أصدرت وزارة الإعلام أمراً إدارياً بعدم نشر مقالاته.

تسيطر الحكومة سيطرة تامة على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة. وعلى الرغم من أن معظم الصحف مملوكة لجهات خاصة، إلا أن الحكومة تصادق على تعيين محرري الصحف، ويمكنها إقالتهم بحسب مشيئتها. ويسود اعتقاد أن وزارة الداخلية، التي يرأسها الأمير واسع النفوذ، نايف بن عبد العزيز آل سعود، تملك تأثيراً كبيراً على ما يُكتب وعلى تحديد من يشغل المناصب الصحفية. التغطية الصحفية الناقدة أو السلبية تجاه الأسرة الحاكمة أو الإسلام، ممنوعة منعاً باتاً، إضافة إلى أي مادة قد تعتبرها السلطات مسيئة للأخلاق.

تحت الضغوط الدولية لإجراء إصلاحات، بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة، أجرى المسؤولون السعوديون عدداً من الخطوات الرمزية، كان بعضها متعلقاً بوسائل الإعلام. في العام 2003، سمحت الحكومة للمحطات التلفزيونية ببث جلسات الهيئة شبه البرلمانية في البلاد، أي مجلس الشورى. وفي ذلك العام أيضاً، منحت الحكومة ترخيصاً رسمياً لاتحاد الصحفيين، الذي يهدف إلى تعزيز مصالح العاملين في وسائل الإعلام. وفي العام 2004، انتخب الاتحاد مجلس الأمناء الأول، وكان من ضمن أعضائه سيدتين. ومع ذلك، فمن غير المرجح أن يتمكن الاتحاد من الارتقاء بمستوى حرية الصحافة بصورة ملحوظة، لأنه يمكن لوزارة الإعلام رفض أي قرار يتخذه مجلس الأمناء.

ظلت السعودية مقصداً عزيز المنال بالنسبة للمراسلين الصحفيين الغربيين، لأن السلطات السعودية تقتر في منح تأشيرات السفر. مع ذلك خففت السلطات خلال السنوات الأخيرة من القيود المفروضة على منح التأشيرات. ولكن أصبح الصحفيون الذين

يتمكنون من دخول البلاد يواجهون خطر المتطرفين الذين يستهدفون الأجانب، بما فيهم الصحفيون. وفي بدايات حزيران/يونيه، قُتل المصور سيمون كمبرز الذي يعمل مع هيئة الإذاعة البريطانية، رمياً بالرصاص من مهاجمين يستقلون سيارة مسرعة بالقرب من الرياض، وكان حينها يصور منزلاً يخص مقاتلاً من تنظيم القاعدة قتلتها الشرطة السعودية. وأصيب في الهجوم أيضاً، إصابة خطيرة، مراسل هيئة الإذاعة البريطانية للشؤون الأمنية، السيد فرانك غاردن، إصابة خطيرة.

سعيًا لتحسين الصورة الدولية للبلاد، ولمنافسة القنوات الفضائية الإقليمية المعروفة، أطلقت الحكومة في بدايات العام 2004، قناة فضائية مقتصرة على الأخبار، هي قناة "الإخبارية". ويعمل في القناة مقدمات برامج من النساء، كما أنها تقدم إخراجاً أكثر بهرجة من القنوات الحكومية الأخرى. وعلى الرغم من أن قناة "الإخبارية" عادة ما تغطي الأخبار حول الجرائم والإرهاب، إلا أن تغطيتها تميل كثيراً نحو مواقف الحكومة.

لقد قام رجال أعمال سعوديون، ممن لهم روابط قوية بالأسرة المالكة، باستثمار أموال طائلة في وسائل الإعلام العربية عبر السنين، وفي بعض الصحف التي تصدر من لندن مثل "الحياة"، و "الشرق الأوسط"، إضافة مركز الشرق الأوسط للبحث الفضائي، وقناة "العربية"، وهي وسائل إعلام تتمتع بشعبية كبيرة، ولها سمعة جيدة في التغطية الصحفية. ومع ذلك، فهي تتجنب توجيه انتقادات شديدة في الشؤون السعودية.

يمنع القانون السعودي من الناحية الرسمية، استخدام لواقط القنوات الفضائية، ولكن البلاد تفاخر بأنه يوجد فيها أحد أعلى معدلات استخدام اللواقط الفضائية في العالم العربي. ووفقاً لاستطلاع أجراه مركز عربي للاستطلاعات، فإن ما يزيد عن 90 بالمئة من المنازل في السعودية تستخدم لواقط القنوات الفضائية. وكما هو متوقع، فإن قناتي الجزيرة والعربية هما القنوات الإخباريتان اللتان حازتا على اهتمام أكبر عدد من المشاهدين.

واصلت قناة الجزيرة إثارة غضب الحكومة السعودية لأنها توفر منبراً للمعارضين السعوديين في بعض برامجها الإخبارية. وكان أحد كبار رجال الدين السعوديين المرتبطين بالحكومة، قد أصدر فتوى شرعية يحرم فيها على المسلمين مشاهدة القناة، التي وصفها "بالصهيونية"، و "الشريرة". كما اتهمت الحكومة قناة الجزيرة "بالتحريض على الإرهاب"، لأنها بثت شريطاً مصوراً يظهر مهاجمين انتحاريين قبل قيامهم بتنفيذ هجوم على تجمع سكني في الرياض. وللسنة الثانية على التوالي، منع المسؤولون الحكوميون قناة الجزيرة من تغطية مناسك الحج.

تقوم الحكومة أيضاً، وقد وفرت خدمة عامة للوصول إلى الإنترنت في العام 1999، بمراقبة الشبكة مراقبة صارمة. إذ تستخدم الحكومة نظاماً متطوراً من المصفيات كي تحجب آلاف المواقع الإباحية، والسياسية، والإخبارية. ومع هذا، أصبحت شبكة الإنترنت وسيلة مهمة للحصول على المعلومات لعدد كبير من السعوديين، الذين يصلون إلى المواقع التي يرغبون بالاطلاع عليها من خلال الاتصال خارج البلاد عبر الاتصالات الفضائية، للحصول على خدمات إنترنت غير خاضعة للرقابة، وذلك على الرغم من الحظر الذي فرضته الحكومة في العام 2003.

السودان

اجتذبت السودان عناوين الصحف العالمية خلال العام 2004، بسبب الفظائع الواسعة والتطهير العرقي في دارفور، وهي منطقة فقيرة في الجزء الغربي من البلاد. منذ شباط/فبراير 2003، قامت الميليشيات المدعومة من الحكومة، وتعرف باسم الجنجويد، بقتل عشرات الآلاف من الناس، وشردت ما يقارب مليونين في حملة لمكافحة التمرد من قبل المجموعات الثائرة.

بذلت السلطات السودانية جهوداً كبيرة لإخفاء التقارير عن الفظائع في دارفور، بما في ذلك زج الصحفيين في السجون. وقد قامت قوات الأمن بإتذار الصحفيين أو تهديدهم بسبب تغطيتهم الصحفية للوضع.

تقرض وزارة الإعلام على الصحفيين الأجانب الحصول على إذن بالسفر للذهاب إلى دارفور، ويتوجب أن يذهبوا برفقة مسؤولين أمنيين رسميين. وقد نجح عدد كبير من الصحفيين بتجنب هذه القيود من خلال القيام برحلة خطيرة إلى المنطقة عبر حدود تشاد. ومع ذلك، قال مراسلون أجنبان للجنة حماية الصحفيين إن ما عرضته وسائل الإعلام العالمية والضغط الدبلوماسي على الحكومة السودانية خلال أواخر الصيف، دفعها إلى تخفيف القيود، وإنه بحلول الخريف أصبح بإمكانهم

الحصول على تأشيرات سفر بسرعة أكبر. ولكن بعضهم ما زال ينتظر منذ فترة طويلة، ويعتقدون أن الحكومة السودانية قد استبعدتهم بسبب تغطيتهم السلبية.

وكذلك، تدبر العديد من الصحفيين أمر السفر دون مرافقة المسؤولين الأمنيين. ومع ذلك، فقد قالوا إن تواجد عملاء المخابرات في مخيمات اللاجئين في دارفور، يجعلهم متخوفين من التحدث إلى الصحفيين بحرية. وبحلول نهاية العام، كانت المحادثات جارية بين الحكومة والنوار.

تسيطر الدولة على كافة المحطات الإذاعية والتلفزيونية، ولكن ازداد رواج القنوات الفضائية العربية، مثل قناتي الجزيرة والعربية، وهي تغطي الوضع بجرأة. وغالباً، فإن سكان الخرطوم والمدن الكبرى هم من يشاهدون هاتين القناتين.

في نيسان/إبريل، أمضى رئيس مكتب قناة الجزيرة في الخرطوم، إسلام صالح، ما يزيد عن أسبوعين في السجن، ضمن حكم بالسجن لمدة شهر، بعد أن أدانته محكمة في الخرطوم بتهمة نشر أخبار زائفة، وإعاقة موظف حكومي عن أدائه لعمله. ونشأت القضية عن حادثة جرت في كانون الأول/ديسمبر 2003، حيث قام موظفون حكوميون بمصادرة معدات من مكتب الجزيرة في الخرطوم، بزعم إنها أدخلت إلى البلاد بصورة مخالفة للقانون.

وبعد ذلك، احتجز السيد إسلام صالح لبضعة أيام، كما انتقدت الحكومة السودانية تغطية الجزيرة في دارفور، ووصفتها بأنها "كاذبة". وعندما وجهت الحكومة اتهاماتها للصحفي إسلام صالح، فإنها لم تذكر أبداً تغطية الجزيرة لمنطقة دارفور، ولكن يعتقد بعض الصحفيين السودانيين إن تغطية الجزيرة للأزمة هي السبب وراء اعتقال صالح.

واستخدمت السلطات كذلك قانون الصحافة، والمحاكم، والمضايقات، والضغط البيروقراطية لوضع حدود على التغطية الصحفية عن دارفور، إضافة إلى العديد من المواضيع الأخرى. وعلى مر السنين، قام المجلس الوطني للصحافة، وهو هيئة موالية للحكومة تتألف من صحفيين وأعضاء بالبرلمان، وأشخاص معينين من رئيس الدولة، بمعاينة الصحفيين والمطبوعات التي تغضب المسؤولين في تغطيتها. وفي حزيران/يونيه، أقر البرلمان كذلك قانوناً جديداً للصحافة، يشدد الأنظمة الخاصة بالإعلام زيادة على شدتها الحالية، وذلك بموجب المادة 19 من القانون الخاص بحرية الصحافة.

في العام 2003، أصبحت الصحافة السودانية الخاصة، التي تتضمن العديد من الصحف اليومية الصريحة، أكثر جرأة من قبل، وذلك بعدما أعلن الرئيس عمر البشير عدم جواز قيام الأجهزة الأمنية باستجواب الصحفيين، أو مصادرة المطبوعات، أو توجيه التغطية الصحفية. ولكن أزمة دارفور دفعت الأجهزة الأمنية إلى معاودة العمل بهذه الصلاحيات بحزم أكبر خلال العام 2004، حيث بدأت هذه الأجهزة باعتقال الصحفيين، وتعليق صدور المطبوعات، والاتصال بالمحررين لإعلامهم بما يجب تجنبه في التغطية الصحفية. كما تضمنت الاتصالات الهاتفية مع الصحفيين تحذيرات بعدم انتقاد المسؤولين الحكوميين، وتجنب الكتابة عن ما تقوم به الحكومة من إساءات للحقوق، وأن ينشروا أخباراً مؤيدة للحكومة. وفي تموز/يوليه، نشرت الصحيفة السودانية الإلكترونية (تنشر على الإنترنت فقط) "الميدان"، رسالة يفترض أنها من الأجهزة الأمنية إلى الصحفيين تعلمهم فيها ما يجب عليهم أن يتبعوه في تغطية "عصيان دارفور". فقد دعتهم إلى انتقاد المعارضة، إضافة إلى الحكومات الغربية التي تضغط على الحكومة السودانية بسبب الأزمة. وقد أقر الصحفيون السودانيون إن التغطية الصحفية حول دارفور مؤيدة للحكومة في معظمها.

في أيار/مايو، تم اعتقال خمسة صحفيين على الأقل لمدة يومين دون توجيه أية تهمة، وذلك لأنهم أوردوا في تقاريرهم إن الاقتصاد السوداني ينهار. وكان أحد هؤلاء الصحفيين، عمر إسماعيل رئيس تحرير الصحيفة الخاصة "الأزمنة"، قد حُكم عليه سابقاً بالسجن لمدة شهر واحد في آذار/مارس، لنشره مقالاً زعم فيه إن رئيس المجلس الوطني للصحافة له ارتباطات بالأجهزة الأمنية. وقد أغلقت الصحيفة لمدة ثلاثة أيام. وخيرت المحكمة عمر إسماعيل ما بين دفع غرامة وإمضاء عقوبة السجن، واختار دفع الغرامة.

في أيلول/سبتمبر، احتجز الصحفي حسين خوجلي، محرر صحيفة ألوان اليومية، وقريب من حزب المؤتمر الشعبي المعارض الذي يرأسه الدكتور حسن الترابي، وبقي في الحجز لمدة تزيد عن أسبوعين. وقالت مصادر محلية إن احتجازه كان بسبب مقال كتبه يشكك فيه برواية الحكومة حول محاولة انقلاب مزعومة، ادعت السلطات بأنها أعدت من قبل مؤيدي الترابي في ذلك الشهر. كما احتجز مرة أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر.

في العام 2004، سمحت السلطات بمعاودة صدور صحيفتين يوميتين بعد أن كانت قد علقت صدورهما منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2003. فخلال العام الماضي، وجهت السلطات اتهامات غامضة لصحيفتي *Khartoum Monitor* (مراقب الخرطوم)، و "الأيام" بأنهما تشكلان خطراً على الأمن الوطني. وكانت كلتا الصحيفتين قد أوردتا تغطية صحفية حول نشاطات الثوار، ومواضيع أخرى ناقدة للحكومة، وقد تم تعليق صدور الصحيفتين أثناء إجراء التحقيقات الجنائية. وقد سُمح للصحيفة الناطقة بالإنجليزية *Khartoum Monitor*، التي ظلت تعاني من مضايقات متجددة، بمعاودة الصدور في آذار/مارس، ولكن بعد أن وقع رئيس تحرير الصحيفة على وثيقة يعد بها بأنه سيلتزم بالقانون. أما صحيفة الأيام التي حازت على احترام القراء، فقد سمح لها بمعاودة الصدور في شباط/فبراير، ولكن منذ ذلك الوقت، تعرض رئيس تحريرها لمضايقات وتم اعتقاله لفترة قصيرة.

على الرغم من أن خدمة الإنترنت متوفرة بصورة محدودة، إلا أن السلطات قامت في تموز/يوليو بحجب موقع الإنترنت **Sudanese Online** (سودانيون على شبكة الأنترنت)، وهو موقع إنترنت يصدر من الولايات المتحدة الإميركية ويديره أميركيون من أصل سوداني. ويحتوي الموقع على منتدى حوار، كما ينشر مقالات ناقدة للحكومة السودانية.

سوريا

تسود الآن حالة من القمع ضد المعارضة السياسية، وقد أضعفت الآمال بأن يقوم الرئيس بشار الأسد بتخفيف القيود عن وسائل الإعلام في البلاد. وكان الرئيس الأسد قد وعد قبل أربع سنوات بانفتاح إعلامي أكبر، وذلك حينما تولى السلطة بعد موت والده الذي حكم البلاد بقبضة حديدية. بعث الرئيس بشار الأسد في الأشهر الأولى لتوليهِ السلطة، حياة جديدة في وسائل الإعلام الحكومية التي تعاني من حالة احتضار صحفية. وكان ذلك من خلال السماح بترخيص أول صحيفة غير حكومية منذ عقود، والسماح للصحف اليومية الحكومية ذات اللغة الطنانية، بأن تظهر قدرأ من النقد؛ وكذلك بتوسيع خدمة الإنترنت في البلاد.

ولكن تراجعت معظم هذه المكاسب جراء حملة قمع شنتها الحكومة على الخطاب الإعلامي وعلى حركة المجتمع المدني الناشئة. وقد وضعت السلطات حدوداً صارمة في العام 2001، عندما أعلن بشار الأسد عن قانون للصحافة يتطلب من الدوريات الحصول على ترخيص من رئيس الوزراء، الذي يمكنه حجب الترخيص عن أي صحيفة لا تعمل "للمصالح العام". ويسمح القانون بتعليق صدور الصحف لفترة تصل إلى ستة أشهر إذا ما انتهكت الحظر على مواضيع معينة، ويمكن لرئيس الوزراء إلغاء ترخيص الصحف التي تنتكر مخالفتها. أما الصحفيين الذين ينشرون مواد تعتبر "كاذبة" أو "تقارير مختلفة" فيمكن معاقبتهم بالسجن لفترة تصل إلى ثلاث سنوات، ودفع غرامة تصل إلى مليون ليرة سورية (18,900 دولار أميركي). كما يعاقب الذي ينادون بتهمة التشهير أو القذف، بدفع غرامة والسجن لمدة سنة واحدة.

قد يبدو أن غياب الصحف المستقلة استقلالاً فعلياً يعني عن الحاجة إلى قانون متشدد كهذا. وكانت الصحيفة الأكثر جرأة (صحيفة **الدومري** الأسبوعية الساخرة)، قد أغلقت في العام 2003 بعد معاناتها من مضايقات حكومية متكررة.

أما بقية الصحف الحزبية والمستقلة فمن الصعب تمييزها عن الدوريات التي تصدرها الدولة، من ناحية تغطيتها الخالية من النقد، وأحياناً التقديسية لرئيس بشار الأسد. حتى المسؤولون الرسميون والصحفيون الحكوميون، فإنهم يقرون بالحالة الضعيفة للإعلام. فقد أوردت بعض المصادر إن وزير الداخلية، غازي كنعان، علق بأن الصحف السورية "غير صالحة للقراءة"، ودعا إلى تغطية صحفية أكثر حزمًا. وتلا ذلك في أواخر العام 2004، تحسن طفيف على مستوى انفتاح الصحافة، إذ أخذت الصحف تدعو إلى الإصلاح السياسي، وتنتقد أحكام الطوارئ، وتشير إلى المضايقات التي يتعرض لها الصحفيون.

وبصفة عامة، مع ذلك، لم تظهر السلطات سوى علامات ضئيلة بأنها مستعدة لتحمّل خطاب منفتح متواصل. وقد أوردت منظمات حقوقية محلية ودولية عن حالات للعديد من الكتاب، وبعض النشطاء عبر شبكة الأنترنت، الذين احتجزتهم السلطات أو حقت معهم بسبب مقالات نشرها على الإنترنت. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت وزارة الداخلية أمراً للصحفي لؤي حسين بالتوقف عن الكتابة، وهو يساهم بكتابات للصحيفتين اليومييتين اللبنايتين، "النهار" و "السفير". ويُعتقد أن سبب هذه العقوبة يعود إلى غضب المسؤولين من مقال صدر مؤخراً حول الصعوبات التي واجهها لؤي حسين حينما سعى لتجديد جواز سفره السوري.

تمارس الحكومة ضغوطاً على الصحافة الأجنبية من خلال تأشيرات السفر ونظام اعتماد الصحفيين، كما أنها تعين مرافقين رسميين لبعض المراسلين الصحفيين. في آذار/مارس، احتجزت القوات الأمنية لفترة قصيرة، المراسل الصحفي لصحيفة نيويورك تايمز، ومصوراً، وصحفي يعمل مع هيئة الإذاعة البريطانية، الذين كانوا يغطون احتجاجاً أمام مجلس الشعب في دمشق ضد استخدام الحكومة لقوانين الطوارئ، المعمول بها منذ فترة طويلة. ولم توجّه اتهامات لأي من الصحفيين.

تملك الدولة كذلك، وسائل الإعلام الرئيسية المرئية والمسموعة، التي تعكس تغطيتها غير النقدية، مواقف الحكومة بإخلاص. منذ العام 2002، سمحت الحكومة بتأسيس عدد من المحطات الإذاعية الخاصة، ولكنها ممنوعة من بث مواد إخبارية أو محتوى سياسي. تنتشر لواقط القنوات الفضائية بكثرة، رغم أن استخدامها ممنوع رسمياً، ويستخدمها السوريون لمشاهدة عدد من القنوات الإخبارية العربية والغربية.

تواصل الحكومة سيطرتها على خدمة الإنترنت، التي تديرها شركة مملوكة من الدولة تستخدم تقانة تصفية لحجب ما يعتبر إنه مواقع إنترنت مرفوضة، بما في ذلك صحف، ومنظمات سياسية، ومواقع إخبارية للمعارضة. ووفقاً لمجموعات حقوقية سورية، هناك أشخاص ما زالوا محتجزين خلال العام 2004، لقيامهم بتمرير أخبار سياسية عبر البريد الإلكتروني.

تونس

منذ عقدين من الزمان، أدار الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي، بهدوء إحدى أشد أنظمة الدول البوليسية فاعلية، ووعمل على كبت الإعلام بسلسلة من التكتيكات التي تذكر بالنمط السوفييتي. حتى أن حلفاء بن علي أعربوا عن قلقهم جراء هذا الوضع. فمثلاً، عبر الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش أن انشغاله في العام 2004 بصدد النقض المثير للاسي في حرية الصحافة. وفي اليوم العالمي لحرية الصحافة، الذي صادف 3 أيار/مايو، وجهت وزارة الخارجية الأميركية انتقاداً للحكومة التونسية جراء "الرقابة والمضايقات" التي يتعرض لها الصحفيون، ولتقاعسها عن التحقيق في الاعتداءات على الصحافة.

وعلى الرغم من هذا الاهتمام العالمي، إلا أن الأفاق تبدو قاتمة أمام حرية الصحافة. وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر، جرى انتخاب الرئيس بن علي لولاية رئاسية رابعة على التوالي بلغت كل منها خمس سنوات، محققاً 94,5 بالمئة من الأصوات، في انتخابات لم تعتبر حرة أو نزيهة. ومن المرجح أن ينجم عن عهد بن علي الممتد، المزيد من اليأس لوسائل الإعلام المحاصرة.

الصحافة التونسية تابعة للقطاع الخاص بمعظمها، ولكنها عادة ما تبدو مثل البروباغندا الحكومية. فالمقالات التي تمدح بن علي هي من العناصر الثابتة في معظم هذه الصحف؛ وتمارس المطبوعات الرقابة الذاتية بشدة، وتتجنب حتى التدقيق اللين في سياسات الحكومة أو أخبار النشاطات المحلية.

تسمح الحكومة بنشر صحف المعارضة المرخصة رسمياً، وهناك صحيفتان توفران تغطية ناقدة للحكومة، وهما صحيفة "الموقف"، وصحيفة "الطريق الجديد". ولكن توزيع الصحيفتين ضعيف، ويتوجب عليهما معاناة الرقابة الحكومية المسبقة على المحتويات، والتأخير في توزيع أعداد الصحيفة.

تعلم الصحفيون أن معاكسة الحكومة قد يكون لها عواقب وخيمة. وقد تعرض الذين اصطدموا مع السلطات إلى السجن، والاعتداءات الجسدية، والمضايقات. كما اضطر العديد من الكتاب والمحرفين المعارضين إلى الفرار من البلاد، أو ترك العمل الصحفي. أما الأصوات المستقلة القليلة الباقية (مثل الأشخاص الناشطين أيضاً في مجال حقوق الإنسان)، فالوضع المعتاد هو تعرضهم لمراقبة الشرطة، والتنصت على هواتفهم، والرقابة على رسائلهم الإلكترونية.

قد تلجأ الحكومة إلى العنف في انتقامها. ففي كانون الثاني/يناير، قام عدد من الرجال، يُعتقد أنهم من الشرطة السرية بمهاجمة ناشطة حقوق الإنسان وصحفية الإنترنت المعروفة سهام بنسدرين، خارج منزلها في تونس العاصمة، وتعرضت للكلمات على الوجه والصدر. وعولجت في مستشفى محلي.

أصبحت شبكة الإنترنت ملجأ للأصوات المعارضة، ولكن الحكومة تمنع الوصول إلى مواقع الإنترنت التي تنتقد الحكومة، كما أنها أغلقت عدداً من مقاهي الإنترنت. في العام 2004، واصلت السلطات حجبها لموقع الإنترنت "كلمة"، وهو موقع للأخبار تديره سهام بنسدرين، ورفضت الحكومة إصدار ترخيص لنشر عدد مطبوع من الموقع. كما بدأ صحفي الإنترنت، زهير اليحياوي بالنشر من جديد على موقع الإنترنت التابع له، *TUNEZINE*، ولكن الحكومة حجبت من الاستخدام أيضاً، وكان اليحياوي قد أمضى 18 شهراً في السجن بسبب تهمة مختلقة، وأفرج عنه في أواخر العام 2003. ووفقاً لتقارير صحفية، خفت الحكومة من بعض القيود، وسمحت بالوصول إلى مواقع إنترنت كانت ممنوعة في السابق، مثل موقع لجنة حماية الصحفيين، ومواقع المنظمات الدولية لحقوق الإنسان.

تسيطر الحكومة على معظم محطات الإذاعة والتلفزيون. وقد منحت الترخيص الأول لمحطة إذاعية في العام 2003، وتواصل هذه المحطة *Mosaïque FM*، تقديم برامج ترفيهية، وتتجنب أي انتقاد لنظام الحكم. أما أول محطة تلفزيونية تونسية خاصة، فقد حصلت على الترخيص في العام 2004، ولكنها لم تبدأ في البث حتى نهاية العام. وتدعى المحطة، قناة هانيبال، ويملكها رجل أعمال من مؤيدي الحكومة، ومن المتوقع أن تركز على الترفيه في برامجها.

القنوات الفضائية العربية، مثل قناة الجزيرة، رائجة بين المشاهدين الذين يمتلكون لواقط للقنوات الفضائية. وتقول مصادر محلية إن الجزيرة تفاوضت مع السلطات التونسية حول فتح مكتب لها في تونس، ولكن طلبها رفض في العام 2004، لأنها أرادت توظيف صحفيين تونسيين لا تفضلهم الحكومة. تفرض السلطات أيضاً رقابة على الصحف العربية التي تصدر في المهجر، وتقوم بمصادرة أعدادها حين دخولها، إذا كانت تحتوي على نقد للرئيس بن علي أو تغطية ناقدة للحكومة. وقد قررت بعض تلك الصحف أنه من غير المجدي مواصلة إرسال أعداد من صحفهم إلى تونس، فتوقفت عن إرسالها تماماً.

اكتسبت الحكومة التونسية سمعة بأنها تتناوب في تعاملها مع وسائل الإعلام الإقليمية بين التخويف وتقديم الرشاوى. فقد قام دبلوماسيون تونسيون بالضغط على قناة الجزيرة، على سبيل المثال، من خلال التهديد بسحب السفير التونسي من قطر. وفي الوقت ذاته، يقوم المسؤولون التونسيون بدفع المال للصحف العربية لنشر مقالات تمتدح الحكومة التونسية على إنجازاتها، كما يوفرون للصحفيين رحلات إلى تونس مع دفع كافة تكاليف إقامتهم من أجل كتابة تغطية صحفية إيجابية.

تركيا

أصدر الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر القرار الذي طال انتظاره، ببدء المحادثات الرسمية لدخول تركيا في عضوية الاتحاد، وهو قرار ما كان من الممكن أن يصدر دون إجراء إصلاحات تشريعية في تركيا خلال السنوات الأخيرة، بما في ذلك تشريعات تستهدف توسيع حرية التعبير.

صدر كذلك قانون جنائي جديد، ومن المفترض أن يدخل حيز النفاذ في العام 2005، وقد شمل عدداً من الإصلاحات الأخيرة في قانون الصحافة. ومن الأمور الجديرة بالانتباه، إن القانون حدد تعريف "التحريض على الكراهية" بالقضايا التي تشكل فيها حرية التعبير "خطراً واضحاً ومباشراً". وكذلك خففت أحكام السجن في حالات القيام "بإهانة" مؤسسات الدولة، ويتطلب القانون الآن إثبات النية المبيتة لإصدار إدانة. وتم إقرار قانون جديد للصحافة في حزيران/يونيه ألغى تحويل السلطات بتعليق صدور المطبوعات، كما ألغى أحكام السجن عن مخالفات صحفية معينة، وعزز حماية سرية مصادر المعلومات الصحفية.

لا يوجد حالياً سوى عدد قليل من الصحفيين في السجون التركية، ولكن لم يكن الحال هكذا دائماً. فقد كانت حرية الصحافة محاصرة في تركيا خلال عقد التسعينات، وسجن عشرات الصحفيين بسبب كتاباتهم في ظل القوانين المتشددة. وعلى الرغم من التحسن الأخير، فما زال أمام تركيا طريق طويل للوصول إلى معايير الحريات الصحفية المقبولة في الأنظمة الديمقراطية. وما زال القانون التركي، حتى بعد الإصلاحات، يسمح بملاحقة الصحفيين جنائياً وإيداعهم السجن بسبب كتاباتهم.

كانت إحدى أهم الملاحقات القضائية التي حدثت مؤخراً، هي قضية الصحفي هاكان البيروق، الذي عمل سابقاً في الصحيفة اليومية ذات الميول الإسلامية *Mili Gazete*، وقد حكم عليه في أيار/مايو بالسجن لمدة 15 شهراً بتهمة إهانة ذكرى مصطفى كمال أتاتورك، مؤسس تركيا الحديثة. وكان هاكان البيروق قد كتب مقالاً في العام 2000 لصحيفة *Mili Gazete* علق فيها أن

الكاتب التركي الملحد مينا أوران دفن بالطريقة ذاتها التي دفن فيها أتاتورك، دون صلاة جنازة. وقد أفرج عن هاكان البيرق في تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي قضية أخرى، وفقاً لموقع الإنترنت الإخباري Bianet، أدين صبري إيدر أوزيك من محطة إذاعة Dunya، بتهمة "إهانة" البرلمان. وقد نشأت التهم بسبب برنامج إذاعي أعلن فيه المذيع إن البرلمان سيعتبر هيئة "إرهابية" إذا وافق على نشر الجنود الأميركيين في تركيا قبل الحرب في العراق عام 2003. هذا، وقد أفرج عن أوزيك بعد الاستئناف.

بقيت مواضيع كفاح الأقلية الكردية للحصول على حقوق ثقافية أفضل، ودور الإسلام في السياسة، وانتقاد الجيش، هي المواضيع التي غالباً ما تستثير ملاحقة قانونية أو مضايقات ضد الصحفيين. وفي أيلول/سبتمبر، بدأت السلطات تحقيقاً جنائياً مع الصحفي المعروف محمد علي بيراند، الذي يستضيف برنامجاً حوارياً في محطة سي. إن. إن. الموجهة لتركيا، وذلك بزعم إنه قدم "مساعدة" للثوار الأكراد. وكانت جريته، إجراء مقابلة تلفزيونية مع محامي قائد الثوار الأكراد السجين، عبدالله أوجلان. وفي تشرين الأول/أكتوبر، احتجزت قوات الأمن سبتي كراكورت، وهو صحفي يعمل في صحيفة حريات، واستجوبته لمدة 12 ساعة بعد أن نشرت الصحيفة مقابلة أجريت مع مقاتلين أكراد.

في المدى القريب، ستعتمد التحسينات التي جرت في المجال الصحفي، على المحاكم، إذ أصبح لها بموجب الإصلاحات الجديدة حرية أكبر في إسقاط القضايا أو تبرئة المتهمين. ويظهر أن المحاكم تفضل حالياً إصدار أحكام بدفع غرامات بدلاً عن أحكام السجن ضد الصحفيين، ولكن يبقى للغرامات أثر مثبط على حرية الصحافة.

يوجد في تركيا الكثير من محطات الإذاعة والتلفزيون، ولكن المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون، وهو الهيئة التنظيمية الرئيسية، ما زال يفرض إجراءات عقابية ضد وسائل الإعلام التي تنتهك الأنظمة الخاصة بـ "التحريض ... على التمييز العرقي"، و "القيم الأخلاقية والوطنية"، أو "وجود واستقلال الجمهورية التركية". وفقاً لموقع الإنترنت الإخباري Bianet، صدرت أوامر لعدة محطات إذاعة وتلفزيون بالتوقف عن البث بسبب انتهاك تلك الممنوعات. وكانت إحدى تلك المحطات، راديو أوزغور، قد أغلقت في آب/أغسطس لمدة 30 يوماً بسبب "التحريض على العداة"، بعد أن أوردت خبراً عن هجوم ضد أحد السياسيين أثناء حفلة عرس. وفي نيسان/إبريل، أصدر المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون أمراً بمنع محطة تلفزيون ART عن البث لمدة 30 يوماً جراء "تهديد الوحدة الثابتة للدولة"، وذلك لإن المحطة أذاعت أغنية كردية عاطفية خلال السنة السابقة.

دخل قانون جديد حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير، ويسمح ببث برامج محدودة باللغة الكردية، ولكن علق المراقبون ان هذا النوع من البرامج لا يظهر على المحطات الوطنية إلا على نطاق ضيق. كما أصدرت الحكومة تراخيص لإنشاء محطات تلفزيونية وإذاعية خاصة ناطقة باللغة الكردية.

اليمن

قال الرئيس اليمني علي عبدالله صالح في أيار/مايو إنه سيعمل على إزالة الصفة الجرمية عن المخالفات الصحفية. ومع ذلك، وبعد مرور ثلاثة أشهر على إعلان هذا صدر حكم قضائي بالسجن لمدة سنة واحدة ضد محرر صحفي معروف لأنه نشر مقالات تعارض الطريقة التي تعامل بها الرئيس مع العصيان الدموي المسلح، كما جرى تعليق صدور الصحيفة لمدة ستة أشهر.

وهذا هو المناخ المتناقض الذي يعمل الصحفيون اليمنيون ضمنه. وتقول السلطات إنها تريد النهوض بالحرية الصحفية، ولكنها في الوقت ذاته تشهر قانوناً متشدداً للصحافة كسلاح مسلط على الصحفيين الذين يزعمونها. ويجرم قانون الصحافة الذي صدر في العام 1990 أي شيء من شأنه "أن يسبب تمييز قبلي، أو طائفي، أو عرقي، أو إقليمي، أو حول الأسلاف"، أو "يسيء للأدب العامة". كما يحظر على الصحافة نشر "نقد مباشر أو شخصي لشخص رئيس الدولة".

وفي نيسان/إبريل، صدر حكم بمنع سعيد ثابت سعيد عن العمل في الصحافة لمدة ستة أشهر، وهو من وكالة القدس الصحفية التي تتخذ من لندن مقراً لها، وذلك بعد أن أدانته المحكمة بتهمة نشر معلومات كاذبة. وكان سعيد قد اتهم بنشر تقرير غير صحيح، ورد فيه أن نجل الرئيس صالح، وهو قائد الحرس الجمهوري، قد أصيب أثناء محاولة اغتيال.

وانتهت الكثير من القضايا القانونية ضد الصحفيين بإصدار أحكام بالسجن مع وقف التنفيذ، أو ببساطة، بإبقاء التحقيق مفتوحاً. فعلى سبيل المثال، صدرت في أيار/مايو أحكام بالسجن مع وقف التنفيذ، بحق الصحفيين جلال الشرابي، ونايف حسن، وفؤاد الرضي، وذلك لأنهم نشروا مقالاً في صحيفة "الأسبوع"، حول الميول الجنسية المثلية، وهو موضوع يعد من المحرمات في اليمن. وأفاد صحفيون بأن ممارسة فتح التحقيقات، أو إصدار أحكام بالسجن مع وقف التنفيذ، هي ممارسة مصممة لتهديد الصحفيين دون الظهور بمظهر المغالاة بالقمع.

في العام 2004، واجه محرر صحيفة "الشورى" المعارضة، عبد الكريم الخيواني، ملاحقة قضائية، اعتبرت على أنها رسالة مرعبة للصحفيين، بأنه يمكن أن ينجم عن التغطية الناقدة عواقب وخيمة. ففي أيلول/سبتمبر، أذانت المحكمة الجنائية في صنعاء، عبد الكريم الخيواني بتهمة التحريض وإهانة الرئيس، ونشر أخبار كاذبة، والتسبب بالتمييز القبلي والطائفي. وحكمت عليه المحكمة بالسجن لمدة سنة واحدة، مع وقف التنفيذ لستة أشهر منها. وقال صحفيون محليون للجنة حماية الصحفيين إن الخيواني أودع في قسم من السجن يأوي مجرمين عنيفين.

نشأت التهم ضد هذا المحرر من تسعة مقالات نشرت في العدد الصادر في 7 تموز/يوليه، الذي كان مكرساً للعمليات العسكرية التي شنتها الحكومة اليمنية لمكافحة رجل الدين الثائر، حسن بدر الدين الحوثي. وكان الحوثي قد قاد انتفاضة في منطقة صعدة الشمالية، لفترة زادت عن شهرين، حتى تمكنت القوات الحكومية من قتله في 10 أيلول/سبتمبر. وبحسب التقارير، قتل المئات من الأشخاص خلال تلك الانتفاضة، كان منهم ثوار، وقوات حكومية، ومدنيون. وفي مقالة كتبها المحررون، انتقدت الصحيفة تصرف الحكومة وشككت في دوافعها. وزعم أحد المقالات إن الحكومة كانت تبذر الإرهاب من خلال تصرفاتها، بينما زعم مقال آخر بأن أشخاصاً أبرياء قتلوا أثناء الصراع.

بعد قضية الخيواني، قال العديد من الصحفيين إنهم يشعرون بأنهم مجبرون على ممارسة الرقابة الذاتية على كتاباتهم. وقال مراسلون صحفيون، وهم يتخذون جانب الحذر بعدم انتقاد الرئيس انتقاداً مباشراً، إن تغطيتهم حول التوترات القبلية تجتذب اهتماماً غير مرغوب من المسؤولين. كما تمارس الحكومة ضغوطات غير مباشرة (كأن يتصل عناصر من الأمن بالمحررين لإقناعهم بعدم تغطية قضايا معينة)، وهذه الممارسات تزيد من رسوخ الرقابة الذاتية.

بالرغم مما سلف، تتسم الصحافة اليمنية المطبوعة بالتنوع المثير للدهشة وبجراً تغطيتها الصحفية، فالصحف تتوزع ما بين الصحف المستقلة، وصحف المعارضة، والصحف الحكومية اليومية والأسبوعية. وليس من الأمور النادرة أن تتخذ الصحف من خلال مقالاتها مواقف معارضة لسياسات الحكومة. وتتناول الصحف الفساد الحكومي، وانتهاكات حقوق الإنسان، وتذكر أسماء الوزراء وتنتقدهم.

تقدر نسبة انتشار الأمية على مستوى القطر بـ 50 بالمائة أو أقل، ولذلك قررت الحكومة إحكام سيطرتها على محطات الإذاعة والتلفزيون، ولم تمنح حتى الآن أي ترخيص لإنشاء محطة إذاعية أو تلفزيونية، على الرغم من أن القانون لا يمنع ترخيص المحطات الخاصة. يطلع الكثير من اليمنيين على الأخبار من خلال محطات التلفزيون والإذاعة الحكومية، والتي تقوم بواجبها بنقل وجهات النظر الحكومية. ويزداد حالياً رواج القنوات الفضائية العربية، مثل قناتي الجزيرة والعربية، وبصفة خاصة في المدن، حيث تتوفر لواقط القنوات الفضائية بصورة أكبر.